

عنوان البحث

دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في شركات الأموال بالتطبيق على سوق
الأوراق المالية السعودية

إعداد الطالب/

خالد ضيف الله عيد العنزي

الرقم الجامعي/241002199

إشراف/

د/ أسماء أبو عنزة

العام الدراسي:

2024

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم الحمد لله المنان الملك القدوس
وبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائنا لهذه الرسالة اتقدم بخالص الشكر وعظيم

الامتنان لأستاذي الفاضل د. فيصل عبد الحميد محمد حسن

على ما قدمه لي من علم نافع وعطاء متميز وارشاد مستمر

وعلى ما بذله من جهد متواصل ونصح وتوجيه

الفهرس

المحتويات

5.....	مقدمة:
6.....	مشكلة الدراسة:
6.....	أهمية الدراسة:
7.....	أهداف الدراسة:
8.....	تساؤلات الدراسة
8.....	فروض الدراسة:
9.....	متغيرات الدراسة
10.....	المنهجية وطرق البحث:
10.....	أدوات الدراسة:
11.....	حدود الدراسة:
14.....	الدراسات السابقة:
22.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
23.....	الإطار النظري لقائمة التدفق النقدي
42.....	تقييم الأداء المالي في شركات الأموال
50.....	أساليب التقييم المالي الشركات: (Dr. Rafik Shefa, 2023)
55.....	أنواع المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي
57.....	معايير الأداء المالي:
61.....	التدفقات النقدية المباشرة وعلاقتها بالتنبؤ بالأرباح في الشركات المساهمة:
63.....	ثانيا: التنبؤ بالتدفقات النقدية وتقييم الأداء بناء على الأرباح المستقبلية:
64.....	الفصل الثالث
65.....	- متغيرات الدراسة: -
65.....	- مجتمع وعينة الدراسة: -
66.....	7- المنهج المعتمد: -
77.....	الفصل الرابع
80.....	المراجع:
80.....	المراجع العربية
82.....	المراجع الأجنبية

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة:

تستخدم الكثير من الشركات التحليل المالي لأغراض تقييم أدائها المالي، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، حيث يعتمد مدى صحة التحليل على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة وبشكل رئيسي قائمة التدفقات النقدية حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها الشركات في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة ودون اللجوء إلى المصادر الخارجية حتى تتمكن الشركات من معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها وما الوسائل المستعملة في ذلك لا بد من تقييم أدائها المالي، وبما أن الشركة هي عبارة عن مجموعة من وظائف إلا أن تقييم الأداء المالي له أهمية بالغة في الشركة لأنه يعتبر من الأهداف المخطط لها ألا وهو تحقيق الربح. وقد تختلف أساليب التحليل المالي المستخدمة من شركة إلى أخرى، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على الهدف من التحليل. فهناك التحليل المقارن للقوائم المالية وهناك التحليل باستخدام النسب المالية. ولكن بغض النظر عن أسلوب التحليل المستخدم، فإن التحليل المالي يساعد على قياس مدى قدرة الشركة الفعلية على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة. وأيضاً فيما إذا كانت الشركة بحاجة إلى تمويل خارجي، لذا فإن التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية يعطي الوقت الكافي للشركات لدراسة البدائل التمويلية المتاحة بدلاً من اللجوء إلى المصادر التمويلية ذات التكلفة العالية عند فوات الأوان. إن قائمة التدفقات النقدية تستخدم بشكل واسع من قبل المحللين والمدراء الماليين والمؤسسات المالية والمصرفية، ولكن بغض النظر عن الجهة التي تستخدم هذه القائمة فإن أهدافها جميعاً تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامه. وتأتي أهمية التدفق النقدي في أنها توضح الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية وبيان طبيعة هذا التدفق داخلياً وخارجياً. حيث تعتبر هذه القائمة كأداة تحليلية وامتداد لأدوات التحليل المالي المختلفة حيث تبين هذه القائمة التحصيلات والمدفوعات الفعلية التي قامت بها الشركات من خلال أهم دورة فيها وهي التدفقات من أنشطة التشغيل إلى جانب أنشطة الاستثمار والتمويل، ويمكن

أيضا هذه القائمة من تزويد المستخدمين بمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية
لمؤسسة ما خلال الفترة المالية وخياراتها الإستراتيجية ونظرا لمصادقية معلوماتها فهي توفر مؤشرات يتم
من خلالها تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية بصفة عامة وجودة الأرباح وجودة السيولة بصفة
خاصة.

مشكلة الدراسة:

إن قائمة التدفق النقدي توضح التغيرات المالية التي حدثت في الشركة خلال الفترة، من خلال نشاطها
التشغيلي الذي تمارسه. إن استمرارية شركات الأعمال يأتي من خلال اقتران الأرباح المتحققة بوجود
تدفقات نقدية إيجابية من العمليات التشغيلية للشركة، حيث أنه دون وجود تلك التدفقات النقدية
لن تستطيع الشركة الوفاء بالتزاماتها المستحقة بمختلف أنواعها بالرغم من تحقيقها للأرباح. يعد
التحليل المالي من الأساليب المهمة التي يعتمد عليها تقييم الاداء المالي للوحدات ومن ثم معالجة جوانب
القصور التي تظهر نتيجة هذا التقييم ولأن التقييم النتائج عن قائمتي الدخل والمركز المالي مبنية على
أساس الاستحقاق يوفر نسب قد لا تتحقق في المستقبل بينما قائمة التدفق النقدي على الأساس
النقدي الذي يوفر معلومات فعلية تقلل من حالة التأكد وبناء عليه يمكن بلورة إشكالية بحثنا في
السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للشركات محل الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية البحث فيما يلي

أولا: الأهمية العلمية

(1) أهمية تقويم أداء الوحدات الاقتصادية اعتماداً على معلومات مالية تمثل بصدق وعدالة العمليات المالية لهذه الوحدات.

(2) أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في توفير رؤية واضحة للمستفيدين عن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

ثانياً: الأهمية العملية

(1) تتركز حول شرح محتوى قائمة التدفقات النقدية ومعرفة مدى اهتمام الشركات الاقتصادية بإعداد هذه القائمة وهذه من خلال تطبيقها في الشركات محل الدراسة.

(2) المعرفة الصحيحة لوضعية الشركات من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية بصفة عامة وقائمة التدفقات النقدية بصفة خاصة للمؤسسة محل الدراسة.

(3) أهمية الأداء المالي للشركات محل الدراسة في تحقيق أهدافها القصيرة وطويلة الأجل وتحقيق استمراريته وديمومته

أهداف الدراسة:

وتتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1. قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية سواء تدفقات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية.
2. تساعد قائمة التدفقات النقدية المستخدمين على تقييم قدرة الشركات على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل وتقييم الأصول الصافية وتقييم التغيرات في الهيكل المالي.
3. التعرف على مدى استخدام شركات الأموال المسجلة في بورصة الأوراق المالية السعودية للقوائم المالية المختلفة لتقييم السيولة، الربحية.

4. التمييز بين دقة نتائج التحليل للقوائم المالية المختلفة والتي بدورها تعطي الصورة الحقيقية والشاملة لوضع الشركة من جميع الجوانب سالفة الذكر.
5. التعرف على قائمة التدفقات النقدية التي أصبح من الضروري تطبيقها في شركات الأموال.
6. تساعد قائمة التدفقات النقدية على تقييم الأصول المالية الصافية للمؤسسة.
7. التعرف على كيفية استخدام قائمة تدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في شركات الاموال.

تساؤلات الدراسة

ولإعطاء صورة واضحة للإشكالية حيث ينطوي التساؤل الجوهرى على عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

- (1) ما هو مفهوم قائمة التدفقات النقدية؟ وما هي أهميتها وأهدافها؟
- (2) كيف يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية؟
- (3) ما هو دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وربحية المؤسسة؟

فروض الدراسة:

بناء على المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة وانطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة فقد قام الباحث باشتقاق فرضيات البحث الرئيسية على النحو الآتي:

- تساهم مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لشركات الأموال المسجلة ببورصة الأوراق المالية السعودية.

. وعلى أثر هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات ذات خصائص نوعية تفيد في تقييم سيولة وربحية الشركة.

- الفرضية الفرعية الثانية:

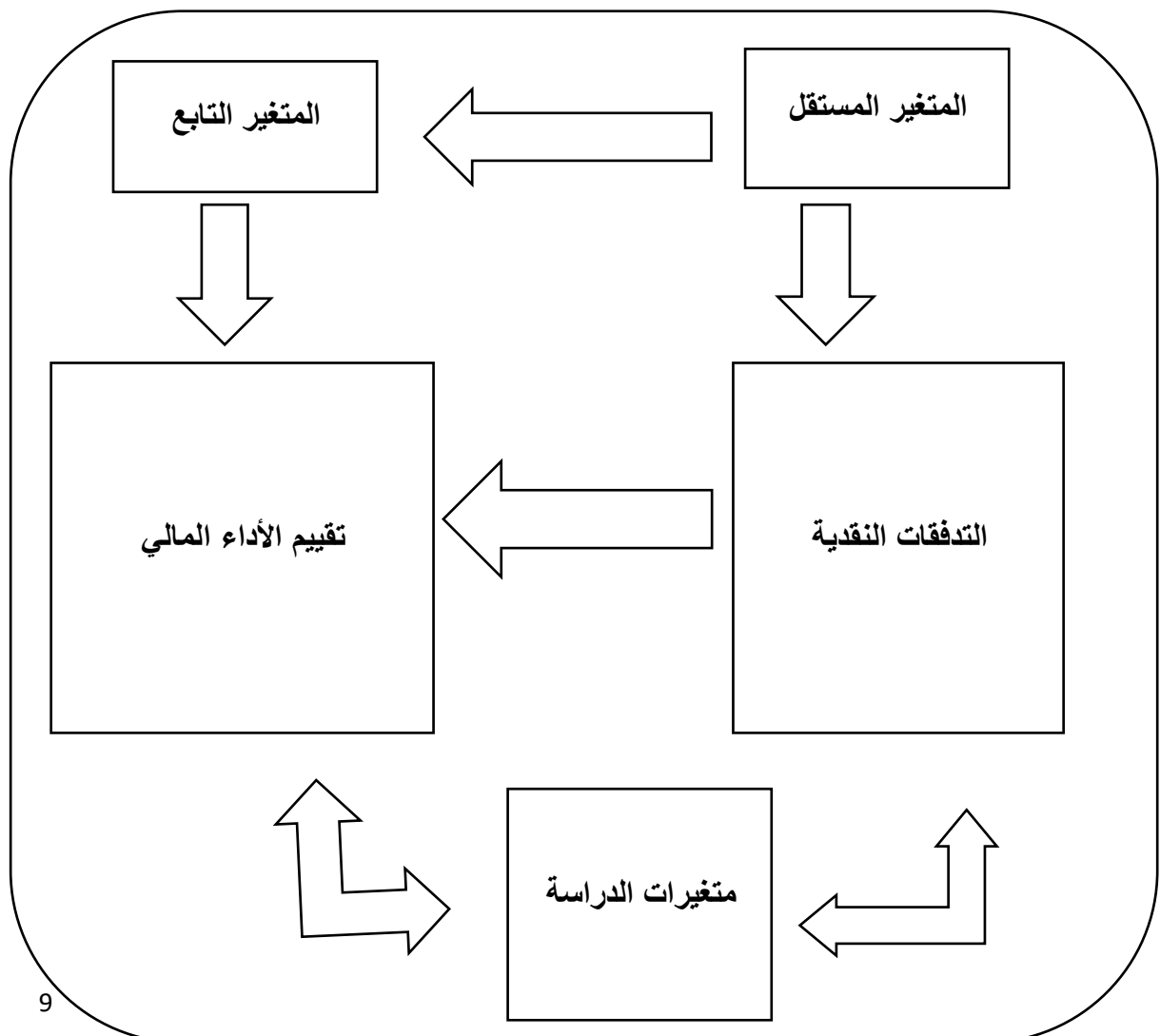
تعتبر عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في الشركات محل الدراسة.

متغيرات الدراسة

وبالنسبة الى متغيرات الدراسة محل البحث فهي:

اولا: - المتغير المستقل: التدفقات النقدية

ثانيا: - المتغير التابع: تقييم الأداء المالي



شكل رقم 1 المصدر أعداد الباحث

المنهجية وطرق البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية ولعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري أما بالنسبة للجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي التفسيري لتحليل النتائج المتحصل عليها. واستخدام بعض المعلومات الأخرى مثل الأساليب الإحصائية وتحليل النسب المالية لأغراض الوصول إلى هدف الدراسة في تقييم الأداء المالي لتلك الشركات.

وقد استخدمنا مجموعة من الكتب للإلمام بالجانب النظري، بالإضافة إلى الرسائل العلمية وكذلك البحوث والدراسات المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا في جمع المعلومات موقع البورصة السعودية الذي استخرجنا منه معظم المعطيات الخاصة شركات الأموال المسجلة ببورصة الأوراق المالية السعودية.

أدوات الدراسة:

هي الأداة أو عدد من الأدوات الدراسية المستخدمة من قبل الباحث لجمع المعلومات والبيانات من العينة البحثية، ثم العمل على دراسة المعلومات ومناقشتها وتحليلها لاستخلاص نتائج الدراسة يمكن للباحث وفقاً

لطبيعة المعلومات المطلوب الحصول عليها، ولطبيعة وأهداف البحث والعينة الدراسية، وإمكانات الباحث وخصوصاً المادية منها تحديد الأداة الدراسية المناسبة. تتعدد أدوات الدراسة المستخدمة في الرسائل العلمية، ومن أكثر هذه الأدوات استخداماً نجد الاستبيانات، والمقابلات، والاختبار، والملاحظة، حيث يعتمد طالب الماجستير في اختيار الأداة الدراسية على مجموعة أسس علمية، بهدف الوصول الى النتائج الدقيقة التي تحقق أهداف رسالة الماجستير. إن الاستبيان أو الاستبانة من أكثر الأدوات الدراسية المستخدمة في الأبحاث العلمية، حيث تقدم الاستبانة الى أفراد عينة الدراسة لتتم الإجابة عليها من قبلهم، ثم تتم دراستها وتحليلها وصولاً الى نتائج البحث هذا وقد يستخدم الطالب أداة دراسية واحدة أو عدة أدوات في الدراسة العلمية الواحدة، وذلك وفق طبيعة وأهداف البحث، فما هي أهم أدوات الدراسة في رسالة الماجستير هناك بعض الأدوات الدراسية تكون مناسبة في رسالة علمية ولا تكون مناسبة في رسالة أخرى، وبالتالي على طالب الماجستير أن يترتب عند اختياره للأداة والتصميم. في إطار الدراسة الميدانية ويهدف اختبار العلاقة المفترضة بين متغيرات البحث (دراسة أثر استخدام الإدارة الالكترونية ونظم المعلومات الإدارية في رفع كفاءة أداء المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض تم اختيار الاستبيان كوسيلة لقياس " أثر استخدام الإدارة الالكترونية ونظم المعلومات الإدارية في رفع كفاءة أداء المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية حيث تم القيام بعدة خطوات تنفيذية لضمان صدقها وثباتها فان عملية الثبات في الاستبيان يعني بدرجة كبيرة التأكد من أن الإجابة سوف تكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها علي الأشخاص ذاتهم مرة أخرى وصدقها سوف يعني التأكد من انها سوف تقيس ما اعددت الدراسة من اجل قياسه وقد تم الاستعانة في اعداد الدراسة بالاطلاع علي مجموعة من الاستبيانات الخاصة بأثر استخدام الإدارة الالكترونية ونظم المعلومات الإدارية في رفع كفاءة أداء المؤسسات الصحية الخاصة بمدينة الرياض

حدود الدراسة:

حدود البحث وتتمثل في وضع محددات التي تدور في إطار البحث:

- البعد المكاني: يرتبط البحث بشكل عام حول عينة من شركات الأموال المسجلة ببورصة الأوراق المالية السعودية.
- البعد الزمني: تتم الدراسة في عام 2024 وذلك بدراسة التقارير المالية السنوية للشركات محل البحث وذلك عن عام 2023 م.
- البعد الموضوعي: دراسة دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في شركات الأموال دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية السعودية.
- نطاق الدراسة: سيتم اعتماد (2) شركات من اجمالي الشركات المشمولة بالدراسة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة:

مقدمة

موضوع مؤشرات التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي تناولته العديد من الدراسات نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع في الوقت الراهن، حيث أن هناك اختلاف بين هذه الدراسات في الأهداف التي تسعى لتحقيقها كل دراسة، وكذلك في الأبعاد المكانية والزمنية وغيرها من الأبعاد الأخرى، وفي هذا الفصل تم عرض بعض الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وأوجه الاختلاف والتشابه بينهما وبين الدراسات السابقة. لتي تمكن الباحث من الوصول إليها:

- دراسة حمودة (2023م):

بعنوان "أثر جودة حوكمة الشركات والتدفقات النقدية التشغيلية على سرعة تعديل هيكل رأس المال: دراسة تطبيقية" ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار أثر جودة حوكمة الشركات والتدفقات النقدية التشغيلية على سرعة تعديل هيكل رأس المال باستخدام طريقة العزوم المعممة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (42) شركة غير مالية موزعة على (4) قطاعات من إجمالي الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2018 إلى 2021 بإجمالي (168) مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى؛ أولاً: تختلف سرعة تعديل هيكل رأس المال باختلاف البيئة المؤسسية التي تعمل فيها الشركات والتي تعكسها الظروف السائدة على المستوى الكلي أو الخصائص الفريدة لكل شركة، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لكلٍ من (الرافعة المالية للسنة السابقة، حجم الشركة، ومعدل نمو الشركة) على سرعة التعديل، ووجود تأثير سلبي لكلٍ من (الربحية، والنتائج المحلي الإجمالي) على سرعة التعديل، ووفقاً لذلك قدرت سرعة التعديل (35.5%). ثانياً، تميل الشركات ذات الحجم الأكبر لمجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي إلى التكيف بشكل أبطأ مع هيكل رأس المال الأمثل، حيث انخفضت سرعة التعديل إلى (32%)، بينما لم يكن لاستقلالية المجلس ونسبة تمثيل المرأة فيه أي تأثير على سرعة

التعديل. ثالثاً، تلعب الملكية الأجنبية دوراً رقابياً لخفض تكاليف الوكالة واتخاذ القرارات المثلى لهيكل رأس المال، وبناءً عليه زادت سرعة التعديل إلى (42%)، ومع ذلك لم يكن للملكية العائلية والملكية الإدارية أي تأثير على سرعة التعديل. رابعاً، يوجد تأثير سلبي للتدفقات النقدية التشغيلية على سرعة التعديل، بينما لم يكن لتقلبات التدفقات النقدية التشغيلية أي تأثير على سرعة التعديل، وعليه انخفضت سرعة تعديل هيكل رأس المال إلى (21%)، ويعني ذلك أن الشركات غالباً ما تنحرف عن هيكل رأس المال الأمثل عندما لا تكون التدفقات النقدية كافية لتعديل الانحراف الجزئي عن الرافعة المالية المستهدفة.

- دراسة العليمات (2022م):

بعنوان "أثر إدارة الأرباح في العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعوائد الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" أثر إدارة الأرباح في العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعوائد الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة الأرباح في العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعوائد الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة المالية (2013-2017) البالغ عددها (52) شركة، حيث تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس ممارسات إدارة الأرباح ولتحليل بيانات الدراسة تم استخدام برنامج (EViews) للإجابة عن فرضيات الدراسة وتم استخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم، وعدم وجود أثر لإدارة الأرباح في العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعوائد الأسهم، ولا يوجد أثر لإدارة الأرباح على عوائد الأسهم.

وأهم ما أوصت به الدراسة دعوة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية إلى إتباع الأساليب والإستراتيجيات الهادفة إلى توليد التدفق النقدي التشغيلي، مما يسهم في تعزيز قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، والمحافظة على وضعها المالي، وبالتالي ضمان بقائها واستمرارها.

- دراسة امين (2021م):

بعنوان "أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية- دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" واستهدف البحث دراسة واختبار مدى تأثير التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية لعينة من الشركات، غير المالية، المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2016 وحتى 2019. وقد توصل الباحث، في ظل التحليل الأساسي، إلى وجود علاقة إيجابية معنوية لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، فضلا عن وجود تأثير إيجابي ومعنوي للدور التأثيري للتدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بينهما. مع وجود علاقة إيجابية ومعنوية مع حجم الشركة كمتغير رقابي، وعلاقة إيجابية غير معنوية مع الرفع المالي للشركة. كما توصل الباحث في ظل التحليل الإضافي، إلى تحسن النموذج في ظل معالجة صافي رأس المال العامل كمتغير رقابي مع وجود تأثير إيجابي ومعنوي لصافي رأس المال العامل مع الاحتفاظ بالنقدية، وكذلك وجود تأثير معنوي إيجابي للمتغير التأثيري للتدفقات النقدية على العلاقة مجال الدراسة. وأخيرا توصل الباحث في ظل تحليل الحساسية، تفوق المقاييس المعتمد عليها بالتحليل الأساسي لاختبار العلاقة محل الدراسة، حيث تم تغير طريقة قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمتغير ثنائي (صفر) عدم افصاح الشركات عن مسؤولية اجتماعية و (واحد) افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية، وقد انخفض معامل الانحدار الخاص بالنموذج بعد تغير طريقة القياس والامر الذي يؤكد توجه الباحث في اختياره لطريقة قياس المتغير المستقل، وملائمتها لطرق قياس المتغير التابع والمعدل.

- دراسة (Günay & Ever, 2020):

بعنوان "Cash Flow Based Financial Performance of Borsa İstanbul Tourism Companies by Entropy- MAIRCA Integrated Model" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أفضلية التحليل المالي المستند إلى قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع التحليل التقليدي المستند إلى قائي الدخل والمركز المالي، وذلك من خلال تقييم ومقارنة الأداء المالي للشركات السياحية المدرجة في بورصة إسطنبول بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، وقد خلصت الدراسة إلى أفضلية بعض المؤشرات عن غيرها في التحليل مثل مؤشر تغطية النقدية للديون طويلة الأجل، ومؤشر تغطية النقدية للمشتريات.

- دراسة بو خرص (2020):

أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تم الطرق لمجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة، بالإضافة إلى دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2019 / 2020 في الجانب التطبيقي للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة، من أبرزها أهمية الدور الذي تؤديه قائمة التدفقات النقدية في تحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسات، حيث أنها توفر معطيات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى.

- دراسة الحسنوي (2018):

بعنوان: " المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي - دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمي الدخل

والمركز المالي بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية العراقية-": وهي عبارة عن رسالة ماجستير هدفت إلى إبراز أهمية التحليل المالي المعتمد على قائمة التدفقات النقدية ومقارنته مع التحليل المالي المعتمد على الدخل والمركز المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على التقارير المالية السنوية لست شركات صناعية عراقية للفترة (2010-2015)، وقد خلصت الدراسة إلى أن قيمة المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أقل من تلك المستخرجة من قائمي الدخل والمركز المالي بسبب الاختلاف في أساس الإعداد السيولة / الاستحقاق، كما بينت الدراسة أن قائمي الدخل والمركز المالي تكتفي بإظهار الوضعية الاقتصادية فقد دون الوضعية النقدية للمؤسسة وهو ما توفره قائمة التدفقات النقدية.

- دراسة محمد (2018):

راسة للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء مجموعة من المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ العديد من القرارات فضلا عن أثر طرائق إعدادها (الطريقة المباشرة والغير المباشرة) في ملائمة المعلومات التي تقدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ بحيث استندت الدراسة إلى الاعتماد على دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة

التدفقات النقدية من أجل معرفة الطريقة الأنسب للتدفقات النقدية؛ وقد اعتمد الباحث على الأسلوب النظري الوصفي الذي يقوم على دراسة المعلومات وتحليلها ومراجعتها، ولعل الأسلوب العملي الاستقرائي الذي يقوم على تصميم استبانة والتعرف على الطريقة المفضلة في إعداد قائمة التدفقات النقدية ومدى ملائمة المعلومات الواردة لها؛ وتوصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وأهمها المساعدة في تقييم درجة السيولة، وتفضيل الطريقة المباشرة على الطريقة غير المباشرة في إعداد التدفقات النقدية لما تقدمه من معلومات وإفصاح أكثر يفيد في عملية اتخاذ القرارات.

دراسة (كاظم 2018):

هدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التحليل المالي المبني على قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها مع التحليل المالي المبني على قائمة الدخل والمركز المالي ومدى مساهمة هذا التحليل في تقديم رؤية واضحة للمستفيدين من أداء الشركات، واعتمد الباحث على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لعينة البحث وشملت (6) شركات عراقية من القطاع الصناعي المدرجة في السوق العراقية للأوراق المالية لمدة (6) سنوات من 2010 – 2015، وطبق التحليل المالي بطريقة النسب المالية على القوائم المالية. سعى البحث للإجابة عن التساؤلات التي طرحها مشكلة البحث (هل هناك فرق بين نتائج التحليل المالي المبني على قائمة التدفقات النقدية ونتائج هذا التحليل بناء على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، هل تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية في ظل قائمة التدفقات النقدية أكثر شفافية مما هو عليه ضمن قائمة الدخل والمركز المالي، هل توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات أكثر فائدة للمحلل المالي ونتيجة للمستفيدين من قائمة الدخل والمركز المالي، هل هناك وعي بأهمية المعلومات المالية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية من الوحدات الاقتصادية العراقية تساعد على الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي لهذه الوحدات). تم اختبار فرضية البحث والتوصل إلى عدة نتائج. وأهمها أن التحليل المالي للقوائم المالية الثلاثة أظهر أن قيم نسب البيانات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية أقل قيمة من قيم النسب المالية المستخرجة من قائمة الدخل والمركز المالي للشركات. ونتائج التحليل المالي باستخدام قائمة التدفق النقدي الانحدار (R37) وهو 0.2775. هذا يثبت أن الاختلاف ناتج عن الاختلاف في طبيعة المعلومات الواردة في كل نوع من أنواع البيانات المالية.

- دراسة (شريط وحفاصة، 2018):

بعنوان: "دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7": اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على إحدى أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسات وهي قائمة التدفقات النقدية، التي خصص لها لوحدها معيارا محاسبيا دوليا - IAS7 - لها من أهمية بالغة. فهي مصدر للمعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية والتي تعد وفقا للأساس النقدي، وهي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية في ترشيد قراراتهم وفي دعم عملية اتخاذ القرار، وذلك باعتبارها المصدر الرئيسي لإظهار الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة محل التقييم. حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتي كان أهمها أن؛ دور قائمة التدفقات النقدية يبرز في توفير معلومات مهمة عن سيولة المؤسسة من خلال النسب المالية المشتقة منها والمعتمدة في تقييم جودة التمويل (السيولة)، جودة الربحية وإبراز الكفاءة في سياسات التحصيل. هذه المعلومات هي من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الأطراف ذات الصلة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة

- دراسة (جبر، عبد الحميد، 2017):

"تحليل جودة سيولة المصارف باستخدام قائمة التدفقات النقدية" توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قائمة التدفقات النقدية لها أهمية في جودة السيولة لكونها توفر معلومات يمكن من خلالها تحديد قدرة المشروع على سداد التزاماته تجاه الأطراف

ذات العلاقة أوصت هذه الدراسة بالاهتمام بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لدوره في اتخاذ القرارات المالية المناسبة المتعلقة بالاستثمار الخارجي وتحديد كفاءة المشروع من خلال تحقيق جودة السيولة.

- دراسة (صالح، الغزي، 2017):

"التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرقام التاريخية للأرباح والتدفقات النقدية" تناولت هذه الدراسة مدى إمكانية استخدام التدفقات النقدية أو الأرباح المحاسبية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية وتحديد أي المتغيرين

التدفقات النقدية أو الأرباح (أكثر قدرة على التنبؤ توصلت هذه الدراسة الى أنه يمكن التنبؤ بالأرباح المستقبلية من خلال الأرباح والتدفقات النقدية، كما تبين أن التدفقات النقدية أكثر قدرة تنبؤية من الأرباح المحاسبية.

-دراسة جزولي (2015م):

"مساهمة نسب التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة نسب التدفقات النقدية في تقييم الأداء للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال 2013، وبغية إبراز أهمية وقوة النسب التدفقات النقدية المتمثلة في نسب جودة السيولة و الربحية من جهة ومقارنتها مع نسب السيولة و الربحية القائمة على أساس الاستحقاق وهذا من أجل الوقوف على وضعية المؤسسة من خلال دراسة مختلف مؤشرات الأداء المالي، إضافة إلى نسب السيولة والربحية المبنية على أساس الاستحقاق و الأساس النقدي؛ وقد اعتمدت الباحثة منهج دراسة الحالة وذلك بجمع القوائم المالية اللازمة إضافة للملاحق للقيام بمعالجة معطيات الدراسة ومن ثم مناقشتها، من أجل تسهيل عملية التحليل و الملاحظة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود اختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي من خلال نسب التدفقات النقدية المتمثلة في جودة السيولة والربحية مع مثيلتها القائمة على أساس الاستحقاق لا يعتبر تعارض لأن كل منهما يكمل الآخر؛ نسب التدفقات النقدية لها مساهمة كبيرة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وهذا ما جعل التدفق النقدي يكتسب اهتمام كبير في المؤسسات خاصة في ظل الأزمات الراهنة.

- دراسة حميدي (2014):

"أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" هدفت هذه الدراسة الى ايضاح أهمية استخدام مقاييس التدفقات النقدية المنسوبة الى بعض

بنود القوائم المالية وبيان أثر هذه التدفقات كمتغيرات مستقلة على قيمة الشركة كمتغير تابع ولتحقيق هدف هذه الدراسة فقد قام الباحث باختيار عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في الفترة ما بين 2008 وحتى 2012. وقد تم قياس متغير التدفقات النقدية من خلال خمس مقاييس هي: التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى صافي الدخل، التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى المبيعات، التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى الموجودات، التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، التدفقات النقدية التشغيلية المنسوبة إلى حقوق الملكية. وتم قياس المتغير التابع قيمة الشركة من خلال نسبة القيمة

السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لمصارف العينة.

- دراسة (الساعدي، الشاوي، 2013):

بعنوان أهمية قائمة التدفقات النقدية وتأثيرها على القرار الاستثماري: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أهمية قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرار الاستثماري، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن قائمة التدفقات النقدية تساعد الإدارة المالية في المؤسسة بتحديد الحاجة إلى الاقتراض، وتوسيع الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

- دراسة عبد الجليل (2012):

بعنوان أثر صافي التدفقات النقدية التشغيلية في سعر السهم السوقي للشركات الصناعية المساهمة الأردنية: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تقييم المستثمرين في بورصة عمان للأوراق المالية لكفاية وفعالية التدفقات النقدية التشغيلية، ومن أهم النتائج أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التغير في كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية وفعاليتها، وهناك عدم اهتمام المستثمر في بورصة عمان بكفاية وفعالية صافي التدفقات النقدية التشغيلية عند اتخاذ قرار الاستثماري.

ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة:

اتفق هدف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها عملت على توجيه الاهتمام إلى أهمية الدور الذي تؤديه قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية كما بينت الدراسة أن قائمتي الدخل

والمركز المالي تكتفي بإظهار الوضعية الاقتصادية فقد دون الوضعية النقدية للمؤسسة وهو ما توفره قائمة التدفقات النقدية رغم كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أننا لمسنا بعض أوجه الاختلاف في هذه الدراسات، ومن أهمها تركيزها على البيئة الخاصة بها، بعد الاطلاع والاستفادة من الدراسات السابقة المعروضة أعلاه سنحاول من خلال هذا المطلب أن نعرض ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات؛ تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة حسب حدود البحث والاطلاع، حيث اعتمدت الدراسة النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المرتبطة مع أهم دورة في المؤسسة وهي دورة الاستغلال كأداة لقياس وتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ومقارنتها مع نسب قياس الأداء القائمة على أساس الاستحقاق وذلك بالاعتماد على التحليل لإعطاء نتائج أكثر دلالة اقتصر على أهمية التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي،

المنطلقات النظرية للدراسة:

مقدمة

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية الضرورية، فهي تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها، حيث تمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة من خلال تفسير المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة. تعد قائمة التدفقات النقدية أداة تستخدم إلى جانب أدوات التحميل المالي لمساعدة مستخدميها في التعرف على الوضع المالي للشركة، وذلك من خلال توفير معلومات عن قيمة المقبوضات والمدفوعات النقدية الحقيقية في المنشأة، بالإضافة إلى تقديم تفسير عن سبب النقص في النقدية وكيفية معالجة ذلك

تعد عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط الشركة الاقتصادية، واتخاذ مختلف القرارات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف الشركة بكفاءة وبفعالية، انطلاقاً من أن للجانب المالي في الشركة أهمية كبيرة وذلك لما له من تأثير على مستقبل الشركة واستمرار نشاطها. ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم الأدوات المستعملة في تقييم أداء الشركات وقد تم اشتقاق من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات تفيد في تقييم الوضعية المالية كما انها ملائمة أكثر لتحديد نقاط

القوة والضعف في نشاط الشركة ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها في تقييم سيولة وربحية الشركة من أجل بلوغ وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ولهذا فنن حسن إدارة الشركة وتسييرها الفعال لنشاطها يمثل مصدر كفاءتها وبقائها وقوة مركزها التنافسي.

الإطار النظري لقائمة التدفق النقدي

مقدمة:

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية الضرورية، فهي تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها، حيث تمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة من خلال تفسير المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة. تعد قائمة التدفقات النقدية أداة تستخدم إلى جانب أدوات التحميل المالي لمساعدة مستخدميها في التعرف على الوضع المالي للشركة، وذلك من خلال توفير معلومات عن قيمة المقبوضات والمدفوعات النقدية الحقيقية في المنشأة، بالإضافة إلى تقديم تفسير عن سبب النقص في النقدية وكيفية معالجة ذلك (Dobesova,2011).

مفهوم القوائم المالية:

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتي أصبح لزاما علي الشركات اعدادها علي انها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة كما تعد من اهم القوائم المالية التي تساعد في التعرف على الأوضاع المالية في الشركات موضوع التحليل وتبين قائمة التدفقات النقدية مقبوضات ومدفوعات الشركة خلال نفس الفترة التي تعد فيها قائمة الدخل وتذهب الي ابعد من ذلك في انها تحدد النتائج النقدية لكل

نشاط مارسته الشركة خلال الفترة التي يجرى تحليلها مع تحديد صافي اثر هذه النتائج علي الأنشطة ذات الطبيعة المتشابهة او المشتركة.

تعددت تعاريف قائمة التدفقات النقدية نظرا لأهميتها وتعددت المداخل التي تناولتها، ومن هذه التعاريف نجد: تعتبر قائمة التدفقات النقدية المسماة وفق النظام المحاسبي المالي بجدول سيولة الخزينة عنصر مهم في مخرجات النظام المحاسبي المالي كون الميزانية وحساب النتائج لا يوفران على جودة الربحية وحركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من والى المشروع كما له أهمية كبيرة على مستوى التحليل المالي وتقييم الأداء. (مختار، 2008، صفحة 212).

أما معايير المحاسبة الدولية عرفتها بأنها: "قائمة مالية تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة، كما يصنف المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS7 التدفقات النقدية الى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، ومن الأنشطة الاستثمارية، ومن الأنشطة التمويلية (ابو ناصر وجمعة، 2012، صفحة 102).

تمثل قائمة التدفقات النقدية الكشوفات المالية المعنية ببيان الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي، الذي يساعد في التعرف على الأوضاع المالية للشركة ، كما تعرض الاثر النقدي الداخل والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحدث في الشركة خلال السنة المالية (دريم، 2006، صفحة 14).

هي من الوسائل والمصادر الرئيسية التي يمكن عن طريقها إيصال المعلومات المالية

لنشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة الى المستفيدين منها وعادة ما تكون بشكل بيانات مالية مرتبة بشكل جدول معد ضمن مواصفات معينة ضمن مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية على شكل صورة معلومات

مالية إلى المستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة في مجالات الاستثمار وفي وضع الخطط المستقبلية وتخصيص الموارد (حماد، 2008، 88)

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل لقائمة التدفقات النقدية باعتبارها القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهي قائمة الزامية لابد من اعدادها من طرف الشركات باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية لكل فترة، وهي تظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من مدفوعات ومقبوضات حسب النشاط التشغيلي او التمويلي او الاستثماري خلال الفترات المالية المحددة.

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة تدفقات النقدية كأحد القوائم المالية الجديدة التي جاء بها النظام لمحاسبي المالي، حيث يعتبر اعدادها مهم جدا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين، فهي تتيح لهم التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط بصورة مستقلة سواء كانت من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية. وعليه فإن قائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة الساعة وإنما كانت نتيجة لتعاقب سلسلة من التغييرات في القوائم المالية وخلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية، كانت تهدف إلى تحقيق مستوى مثالي للإفصاح عن البيانات المالية.

في ضوء ذلك سوف يتم عرض المراحل الزمنية التي مرت بها قائمة التدفقات النقدية، وهي كالآتي:

1- قائمة مصادر الأموال واستخدامها، والتي يطلق عليها قائمة استخدام الأموال أو

قائمة التغير في صافي رأس المال العامل.

2- قائمة التغير في المركز المالي، حيث أنه في عام 1971 أصدر مجلس المبادئ

المحاسبية الرأي المحاسبي رقم (19) التقرير عن التغيرات في المركز المالي.

3- أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن تدرج قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأساسية.

أهمية قائمة التدفقات النقدية (نوري، 2013م، 229):

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً متما للقوائم المالية وعنصراً مهماً من مقوماتها فنظراً للفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها، وتوضح أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كون يشكل تدفقاً نقدياً داخلياً للشركة أو خارج منها كما أنها تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطاتها لها طبيعة مشتركة تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح وتنبع أهمية التدفقات النقدية في أي شركة من مدى إدراك المستفيدين من القوائم المالية في اتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بالأرباح والاستثمار.

وتتمثل تلك الأهمية في النقاط الآتية:

(1) تساعد مستخدمي البيانات المالية في التعرف على الوضع المالي للشركة محل الدراسة.

(2) تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال فترة زمنية محددة، مع بيان طبيعة هذا

الأثر كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها.

(3) تكمل قائمة التدفقات النقدية ما عجزت عنه القوائم المالية الأخرى مثل (قائمة المركز المالي، قائمة

الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية) في توفير رؤية مستقبلية للبيانات المالية لمستخدميها وصانعي

القرار الاستثماري.

(4) حققت قائمة التدفقات النقدية تقدما كبيرا في دقة وجودة المعلومات المالية، ووفرت درجة الثقة

والتأكد للأطراف الأخرى ذات العلاقة بالقوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية في التوقيت

المناسب والملائم لطبيعة أنشطتهم.

(5) قائمة التدفقات النقدية تساعد المحللين في التعرف على صافي الربح في التنبؤ بالتدفقات النقدية

المستقبلية، والتنبؤ بالتعسر المالي، وفي اكتشاف التلاعبات في رقم صافي الربح.

(6) توضيح سياسة الشركة في تمويل أنشطتها "هيكلها المالي" من حيث اعتمادها على مصادر داخلية من

حقوق ملكية أو على مصادر خارجية من الافتراض، كما أنها تبين الحد الأقصى من الافتراض الذي

يمكن أن تتعرض فيه الشركة إلى خطر الإفلاس المالي نتيجة السياسة التوسعية المبالغ فيها في الافتراض

دون أي مبرر (خليفة، 2012م، 44)

أهداف قائمة التدفقات النقدية (فرحات، 2015م، 51-52):

ان الهدف الرئيسي من اعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات

والمدفوعات خلال فترة زمنية معينة ومن خلال هذه القائمة وفي ضوء ما سبق عرضه حول مدى الحاجة الى

ضرورة وجود قائمة التدفقات النقدية بجانب القوائم المالية الأساسية حتى أصبحت جزءا مكملًا لها، وبالإضافة إلى أهميتها بالنسبة لمستخدميها في استثماراتهم المالية وقراراتهم في الأرباح المستقبلية، برزت عدة أهداف من أعدادها تمثلت في الآتي:

(1) مد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توفير النقدية، وحاجة المنشأة في استخدام هذه التدفقات النقدية، بالإضافة إلى أنها صنفت التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

(2) أنها أكثر للإفصاح عن الربحية والأرباح المستقبلية، حيث ركزت على استكشاف قدرة الأرباح الحالية في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

(3) تقييم كفاءة منشآت الأعمال في الحصول على ديونها من خلال تقارب صافي الدخل مع صافي التدفقات النقدية، بالإضافة إلى تقييم كفاءتها في الانفاق على استثماراتها ومتابعة نموها وتوسعها.

(4) توفر معلومات مالية قابلة للفهم، والموثوقية، والملائمة، ونفعية اتخاذ القرارات، وذلك عند إعداد قائمة التدفقات النقدية التشغيلية بإحدى الطريقتين سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

(5) توفر معلومات على الأساس النقدي للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

(6) تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة أسباب التغير في رصيد أول النقدية وآخر الفترة المحاسبية.

(7) تسعى قائمة التدفقات النقدية بالقيام بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بالاعتماد على المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخي.

(8) القيام بتقييم فعالية قرارات الإدارة، ففي حالة اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة تزدهر الأعمال وفي حالة العكس فإنها سيحد من عمل الشركة.

(9) توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين، متعلقة بالتدفقات النقدية وتستخدم لتقييم قرارات

الإدارة والتنبؤ بقدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها.

(10) معرفة قدرة الشركة على توزيع الأرباح، وسداد الفوائد وأصل الدين؛ لهذه القائمة القدرة على إبراز العلاقة

بين صافي الدخل والتغير في النقدية، حيث أن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا في نفس الاتجاه (العطار،

43,1997).

الأنشطة الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية: -

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من اعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة

بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ويتم تصنيفها ضمن ثالث أنشطة هي: تشغيلية، استثمارية وتمويلية والهدف

من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج وقد حدد كلا من معيار المحاسبة الدولي IAS7

ومعيار المحاسبة السعودي رقم 4 الخاص " بقائمة التدفقات النقدية" الأنشطة الرئيسية التي تحتويها قائمة

التدفقات النقدية، والتي تمثلت في:

• الأنشطة التشغيلية.

• الأنشطة الاستثمارية.

• الأنشطة التمويلية.

حيث أن هذه الأنشطة جميعا تصب في نهاية الأمر الى التوصل الى صافي التدفقات النقدية للشركة خلال الفترة

المحاسبية. في ضوء ذلك سوف يتم عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية لكل نشاط على حده كالآتي:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

تعتبر التدفقات النقدية التشغيلية جوهر قائمة التدفقات النقدية بصفة عامة، وذلك لأهميتها في ايضاح الرؤية المستقبلية للمعلومات المالية للشركات بالإضافة الى دورها المتميز في تحقيق السهولة والمرونة والتوقيت الملائم في فهم وتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها والتي بناء عليها يتم اتخاذ ودعم القرار الاستثماري.

ولذلك يتم انشاء بيانات التدفقات النقدية التشغيلية من الأنشطة العادية للشركة، حيث تحدث هذه التدفقات عموما بصفة روتينية ومتكررة وذات طبيعة هامة للشركة، والسبب في ذلك يرجع الى كونها قادرة على توفير معلومات عن التدفق النقدي الحالي والمستقبلي، إذ أنها تحافظ على استمرارية الشركة على المدى الطويل ، وتشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على العناصر الآتية وهي (خليفة، 2012م، 61):

أولاً: التدفقات النقدية الداخلة:

- المقبوضات النقدية، والمتحصلات من مبيعات السلع والخدمات..
- المقبوضات النقدية من الأرباح الاستثمارية في الأوراق المالية الفوائد والأرباح.

ثانياً: التدفقات النقدية الخارجة:

- (1) المدفوعات للموردين.
- (2) المدفوعات للموظفين.
- (3) المدفوعات على الفوائد.
- (4) مدفوعات الضرائب.

بالإضافة الى ذلك، تشتمل قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على:

(1) المتحصلات النقدية الداخلة التي لا تدخل ضمن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للتدفقات

النقدية) مثل: المتحصلات النقدية من الاتاوات والرسوم

(2) والعمولات وغيرها من الإيرادات الأخرى

(2) المدفوعات النقدية الخارجة التي لا تدخل ضمن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للتدفقات النقدية

مثل: التسويات القضائية أو القانونية، التبرعات النقدية للجمعيات الخيرية، المبالغ النقدية المستردة

للعلماء.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تتمثل في عمليات الحصول على القروض وحيازتها والتخلص منها، بالإضافة الى العقارات والآلات والمعدات وغيرها

من الأصول الانتاجية، والأصول المحتفظ بها أو المستخدمة في انتاج السلع أو الخدمات من قبل الوحدة

الاقتصادية ماعدا المواد التي تمثل جزء من مخزون المنشأة حيث تشمل على العناصر الآتية:

أولاً: التدفقات النقدية الداخلة:

(1) الإيرادات النقدية المحققة من مبيعات القروض بين المنشأة والمنشآت الأخرى.

(2) الإيرادات النقدية المحققة من مبيعات أدوات حقوق الملكية التي تصدرها المنشآت الأخرى.

(3) الإيرادات المحققة من مبيعات العقارات والآلات وغيرها من الأصول الانتاجية.

(4) الإيرادات من مبيعات القروض التي لم يتم الحصول عليها بشكل خاص لإعادة بيعها

ثانيا: التدفقات النقدية الخارجة:

- (1) مدفوعات القروض المقدمة من المنشأة، ومدفوعات النقدية للحصول على أدوات الدين من المنشآت الأخرى بخلاف النقد المعادل وأدوات الدين التي يتم الحصول عليها على وجه التحديد لإعادة بيعها.
- (2) المدفوعات النقدية لاكتساب أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المنشآت الأخرى بخلاف أدوات حقوق الملكية التي تم تحميلها على حساب المتاجرة.
- (3) المدفوعات في وقت الشراء أو في وقت قريب قبل أو بعد عملية الشراء لامتلاك الممتلكات والآلات، والمعدات وغيرها من الأصول الانتاجية، بما في ذلك الفوائد التي تم رسملتها كجزء من تكلفة تلك الأصول.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

هي أنشطة تؤدي الى حدوث تغير في حجم ومكونات كل من حقوق الملكية والقروض التي تحصل عليها المنشأة، حيث أن الإفصاح المستقل عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهم جدا، لأنه مفيد في التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس مال المنشأة في التدفقات النقدية المستقبلية، وتقسم هذه الأنشطة الى العناصر الآتية:

أولا: التدفقات النقدية الداخلة:

- (1) مقبوضات نقدية ناشئة عن اصدار الأسهم وصكوك الملكية الأخرى.
- (2) مقبوضات نقدية مقابل اصدار أوراق مديونية أو قروض أو أوراق دفع وسندات ورهونات وسلفيات أخرى قصيرة الأجل.
- (3) المقبوضات النقدية من عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة، بشرط ألا تكون بغرض التعامل أو المتاجرة فيها.

ثانيا: التدفقات النقدية الخارجة:

- (1) مدفوعات نقدية للملاك مقابل أسهم مشتراه أو رد قيمة أسهم.
 - (2) مدفوعات نقدية لسداد مبالغ مقرضة.
 - (3) المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة بشرط ألا تكون بغرض التعامل أو المتاجرة فيها.
 - (4) مدفوعات نقدية مقابل تخفيض التزام يتعلق بالتأجير التمويلي.
 - (5) مدفوعات نقدية لتوزيعات الأرباح على المساهمين.
- طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية (خليفة، 2012م، 75):

يتطلب اعداد قائمة التدفقات النقدية توفر قائمتي مركز مالي لبداية الفترة ونهايتها، والتي تعد عنها قائمة التدفقات النقدية ، بالإضافة الى قائمة الدخل لتلك الفترة ، وكذلك بعض المعلومات الاضافية التي يمكن الحصول عليها من السجلات والتقارير المالية للشركة ، وسبب الحاجة لموازنتين وقائمة دخل واحدة هو أن الموازنة تمثل صورة للشركة في لحظة معينة ، وهذا لا يمكن تلك القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الموازنة الا إذا توفرت له موازنة لبداية الفترة وموازنة أخرى لنهايتها أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تُعد على أساس تراكمي وتمثل سجلا للفترة التي تشملها .

في ضوء ذلك يوجد طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية، وهما كالآتي:

أولا: الطريقة المباشرة:

بمقتضى هذه الطريقة يتم الافصاح عن الابواب الرئيسية للمقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية والمدفوعات النقدية بالإجمالي، ووفقا لهذه الطريقة يمكن الحصول على معلومات عن الأبواب الرئيسية لإجمالي التدفقات النقدية التشغيلية واجمالي المدفوعات النقدية التشغيلية أما:

(1) من السجلات المحاسبية الخاصة بالشركة.

(2) عن طريق تعديل مبالغ المبيعات وتكلفة المبيعات الفوائد وما يمثلها من الفوائد المدينة والدائنة والأعباء بالنسبة للمؤسسات المالية والبنود الأخرى في قائمة الدخل بالنسبة للتغيرات التي حدثت أثناء الفترة للمخزون وحسابات مدينون ودائنون التشغيل، بالإضافة الى البنود الغير نقدية الأخرى، والبنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلقا بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار أو التمويل.

نموذج رقم (1)

أسم الوحدة الاقتصادية.....

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 / 12 / وفق الطريقة المباشرة

البيان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
التدفقات النقدية الداخلة		
التدفقات النقدية الخارجة		

		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية الداخلة
		التدفقات النقدية الخارجة
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		التدفقات النقدية الداخلة
		التدفقات النقدية الخارجة
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		صافي الزيادة أو النقص في التدفقات النقدية من أنشطة الوحدة الاقتصادية
		رصيد النقدية اول الفترة
		رصيد النقدية في آخر المدة

ثانيا: الطريقة غير مباشرة:

حيث بمقتضى هذه الطريقة يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل صافي

الربح أو الخسارة المعد على أساس الاستحقاق بالآثار المتعلقة بما يلي:

- (1) أ التغييرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون في حسابات مدينو ودائنو التشغيل.
- (2) البنود غير النقدية مثل: الإهلاك والإهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملة الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات الشقيقة غير الموزعة.
- (3) جميع البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية عبارة تدفقات نقدية استثمارية أو تمويلية.

وتتمتع هذه الطريقة بالميزات التالية

- (1) تتميز بالشمولية حيث تفصح عن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية التشغيلية مما يساعد مستخدمها على فهم عناصرها دون اللجوء للقوائم المالية الأخرى المعروضة.
- (2) توفر معلومات أكثر تفصيلاً وبصورة واضحة عن الآثار النقدية لأوجه النشاط التشغيلي للشركة فهي أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي المستقبلي وتحديد مدى قدرة الشركة على تلبية احتياجاتها النقدية المختلفة؛

- (3) تعتبر المعلومات المفصلة أكثر إفادة وملاءمة وموضوعية وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح، كما تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر ملاءمة.

نموذج رقم (2)

أسم الوحدة الاقتصادية.....

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 / 12 / وفق الطريقة غير المباشرة

صافي الربح (قائمة الدخل قبل الفوائد والضرائب)	
مصرف الاندثار	يضاف
مصرف الإطفاء	يضاف
خسائر البيع والانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة	يضاف
مكاسب بيع الموجودات الثابتة	يطرح
النقص في الموجودات المتداولة المخزون، والذمم المدينة	يضاف
الزيادة في الموجودات المتداولة المخزون، والذمم المدينة، والمصاريف المدفوعة مقدما	يطرح
النقص في المطلوبات المتداولة) الذمم الدائنة، والمصاريف مستحقة الدفع	يطرح
يضاف الزيادة في المطلوبات المتداولة) الذمم الدائنة، والمصاريف مستحقة الدفع	يضاف
النقدية المدفوعة كمصرف الفائدة	يطرح
النقدية المدفوعة كضرائب على الدخل	يطرح
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	XXX

خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية: (الحلي، 2006م، 221).

الخطوة الأولى: تثبيت صافي الربح بعد الضريبة كما هو في حساب الأرباح والخسائر.

الخطوة الثانية: إضافة النفقات غير النقدية حساب الأرباح والخسائر إلى صافي الربح الاستهلاك للأصول الثابتة والمعنوية، إطفاء خصم إصدار السندات، خسائر الاستثمارات في الشركات التابعة، خسائر بيع الأصول الثابتة، ديون معدومة.

الخطوة الثالثة: إضافة النقص في قيم الموجودات المتداولة عدا النقدية والزيادة في قيم المطلوبات المتداولة بين أول المدة وآخر المادة.

الخطوة الرابعة: خصم كل من أرباح بيع الأصول الثابتة، إطفاء علاوة إصدار السندات، أرباح الاستثمارات في الشركات التابعة من صافي الربح.

الخطوة الخامسة: خصم الزيادة في قيم الموجودات المتداولة والنقصان في قيم المطلوبات المتداولة بين أول المدة وآخر المدة.

وتتماز هذه الطريقة بالعديد من الخصائص تجعلها مفضلة أكثر من الطريقة المباشرة أهمها:

(1) تركيزها على الفروق بين الدخل وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين في تحديد الأسباب التي

تؤدي إلى الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية وبين صافي الدخل، مما يجعلها توفر ربطاً مفيداً بين

قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى.

(2) سهولة تحليل ما تفصح عنه من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية.

(3) سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة.

(4) معظم معدي القوائم المالية ومستخدميها لديهم دراية وخبرة بهذه الطريقة.

أهمية استخدام أدوات المحاسبة في إعداد قائمة التدفقات النقدية:

المحاسبة بأدواتها تستمد مبادئها وأسسها التي تقوم عليها من خلال العمل على استخدام أقل موارد الوحدة مع الجودة في الخدمة والإنتاج، فتطبيق أساليب المحاسبة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يكون الناتج هو قائمة تدفقات خالية من الهدر أو الضياع سواء في الوقت والجهد والعمليات في ظل وجود رقابة فاعلة، ويتم التركيز عندها على توفير كل المعلومات والتقارير المالية والتشغيلية بصورة مفهومة وواضحة وسهلة الاستخدام ليتمكن أي مستخدم من فهم المحتويات والمعلومات الواردة فيها (Baggaley, 2006:36)

فمعلومات كشف الدخل تقدم معلومات شاملة وسهلة وبالوقت نفسه تكون أقل صعوبة من كشف الموازنة، ويكون إعداد كشف الدخل بشكل شهري أو اسبوعي، ومصفوفة القضاء على المعاملات خير مثال على الجودة في العمليات المحاسبية وهذه الاداة اساسية للقضاء على العمليات التقليدية غير الضرورية وتميز العمليات داخل الشركة دون المساس بقوة الرقابة المالية والتشغيلية، وكذلك بقاء أدوات المحاسبة حيث تعمل جميعها مع بعضها البعض لتكوين أفضل أداء للشركات، فالعمليات المحاسبية وإدارة التكاليف والرقابة المالية تعتبر من المجالات الرئيسة للممارسات المحاسبية والتي من خلالها تعد قوائم التدفقات النقدية التي تعتبر تبويب للمتحصلات والمدفوعات النقدية على أساس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة وتشمل كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة، والعمليات المحاسبية بطبيعتها حالها تركيز على الجودة في

العمليات التي تؤدي إلى النتائج المرجوة منها , والعمل هنا يكون هو القضاء على العمليات الزائدة التي لا تضيف قيمة مع المحاسبة مع المنافع الإضافية للمهام والتي تكون في الأغلب أقل تعقيدا والحاجة لأقل عدد من الأشخاص لأداء هذه المهام، فعند وجود موظفين ذوي الخبرة والكفاءة والمدربين على التعامل مع أدوات الرقابة سيكون الناتج هو التطبيق الناجح لعمليات الرقابة داخل الشركة (Maskell 2006)

المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 قائمة التدفقات النقدية:

في عام 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم 7 المعدل بعنوان قائمة التدفقات النقدية وبذلك أصبح إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الرئيسية الأخرى مطلباً دولياً (حسين , 2006, 185) و المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشأة تكون مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية لقياس قدرة تلك المنشأة في توليد نقدية أو ما يعادلها واحتياجات المنشأة , والقرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادلها وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد هذه التدفقات

المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار:

المصطلحات المستخدمة للمعيار بحسب ما صدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

النقدية: ويقصد بها النقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب

النقدية المعادلة: وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من

النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.

التدفقات النقدية: وتتمثل في التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.

الأنشطة التشغيلية: الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة

استثمارية أو تمويلية

الأنشطة الاستثمارية: عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل

بالإضافة إلى الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة.

الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة

بالمنشأة (المعيار المحاسبي الدولي السابع المعدل في عام 1992).

تقييم الأداء المالي في شركات الأموال

مقدمة:

تعد عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط الشركة الاقتصادية، واتخاذ مختلف القرارات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف الشركة بكفاءة وبفعالية، انطلاقاً من أن للجانب المالي في الشركة أهمية كبيرة وذلك لما له من تأثير على مستقبل الشركة واستمرار نشاطها.

ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم الأدوات المستعملة في تقييم أداء الشركات وقد تم اشتقاق من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات تفيد في تقييم الوضعية المالية كما أنها ملائمة أكثر لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها في تقييم سيولة وربحية الشركة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء الشركة وتمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء الشركة من حيث التدفقات النقدية المستقبلية وتعتبر الشركة الاقتصادية دعامة رئيسية ومحور هام يدور حوله أي اقتصاد ألي بلد يتطلع إلى التنمية والازدهار، وهي تعتبر أيضاً الوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع. بحيث تتشكل من مجموعة الوسائل البشرية، والمادية والبشرية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل بلوغ وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ولهذا فنن حسن إدارة الشركة وتسييرها الفعال لنشاطها يمثل مصدر كفاءتها وبقائها وقوة مركزها التنافسي.

ويتجلى دور التحليل المالي في تشخيص الحالة المالية للشركة وتقييم الأداء المالي لها، حيث ترى (وناسة، 2016م، 25)، أن التحليل الأداء المالي هو أفضل أداة للكشف عن أداء الشركة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية المتبعة من قبلها ثم السير في الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة وجود أنه الخطوة المهمة التي يبني عليها المدير المالي القواعد السليمة لوظيفة التخطيط المالي ، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية البد له من تحديد المركز المالي للشركة قبل تحديد خط سيرها، فالخطط يجب أن تتناسب مع انحرافات عن ما هو مخطط له، فهو أساس عملية الرقابة. وترى أيضا القدرات الحالية والمتوقعة للشركة والتحليل هو الوسيلة التي تحدد بها قدرات الشركة المالية والإدارية.

ومن المناسب الإشارة إليه هنا هو أن أهمية ودور التحليل للأداء المالي للشركة لا يقتصر على الإدارة المالية وحدها، بل أصبح يخدم إدارة الشركة ككل من مالكيين ودائنين وموظفين وغيرهم، بحيث تتطلب مصالح هذه المجموعات الحصول على أدق ما يمكن من معلومات حول الشركة وأدائها ومدى سلامة أوضاعها المالية، ومن هذا المنطلق ذهب بعض الدارسين إلى اعتبار عملية تحليل الأداء المالي على أنها إدارة أي مشروع من منظور مالي (عقل، 2014م، 56).

فالهدف الأبرز لتحليل الأداء المالي هو تكوين صورة واضحة تساعد على فهم مضمون الهيكلية المالية التاريخية والحالية المتبعة من قبل الشركة وإبراز جوانب القوة والضعف فيها، لذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة تحليل الأداء المالي وإبراز دوره في عملية تقييم الأداء.

مفهوم تقييم الأداء المالي:

الأداء المالي: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الأعمال ويعد وصف لوضع المنشأة الآن

بحيث يعكس فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة ويعكس أيضا قدرة الشركة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، بمعنى أن الأداء المالي هو مدى قدرة الشركة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبذلك تكون حققت أهدافها المالية (بلغالي، ، 2017:3).

وتقييم الأداء المالي هو الوسيلة التي يمكن خلالها متابعة مدى تحقيق هذه الأهداف المالية، بحيث يعرف بأنه إصدار حكم ذو قيمة حول إدارة موارد الشركة المادية والبشرية والمالية المتحدة، وقياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط الشركة المالي، وذلك بهدف تقديم قاعدة بيانات ومعلومات حول الأداء المالي للشركة للأطراف ذات العلاقة بالشركة (بوزويد، ، 17).

ويمكن تقسيم تقييم الأداء الى قسمين الأول وهو الأداء والثاني وهو التقييم.

أولاً: الأداء:

يعرف بأنه المخرجات او الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها.

ويعرف الأداء أيضا بأنه محاولة تحقيق الشركة الاهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشتمل مفهومى الفعالية وهي الوصول الى الأهداف المرجوة والكفاءة وهي تخفيض الموارد المستخدمة.

ويمكن تقسيم الأداء الى قسمين رئيسيين:

الأداء الكلي:

وهو الذي يتمثل بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف للشركة في تحقيقها ولا يمكن نسب إنجازها

الى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر

الأداء الجزئي:

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية بالشركة مثل أداء الوظيفة المالية وأداء وظيفة الافراد وأداء وظيفة التسويق.

ثانيا التقييم:

هو عملية اشراف ومراجعة من قبل سلطة اعلي بقصد معرفة كيفية سير الاعمال والتأكد من ان الموارد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة او هو عملية المقارنة بين ما هو كائن بما يجب ان يكون ووضع حكم على الفرق الموجود بين ما يجب ان يكون وما هو كائن في أي ميدان كان (Frost, Bob,2000).

تقييم الأداء المالي:

جدير بالذكر ان الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقييم استخدام الأموال بفاعلية باعلي كفاءة في الشركة كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الاجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية في بناء المؤشرات

ويعرف تقييم الأداء المالي: على انه هو قياس الثنائي المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة سلفا ويمكن من خلاله الكشف عن جوانب القوة والضعف في الأنشطة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، كما يمكن من خلاله الوقوف على مستوى أداء الشركة بالمقارنة مع الأهداف المرجوة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود انحرافات عن الخطط، وبهذا فن نتائج تقييم الأداء تشكل قاعدة معلوماتية لرسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية (قدوري ، 2015-4-3).

ويعرف تقييم الأداء بأنه هو وسيلة للتحقق من ان العمليات التي تم إنجازها في نهاية مدة معينة مطابقة للأعمال التي اريد إنجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة لغرض إعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة عن الانحرافات والاختناقات مع تشخيص أسبابها لغرض تقديم المقترحات العلمية والعملية لمعالجتها ومن ثم تلافيها.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه خطوة رئيسية في العملية الرقابية وكمن جوهر عملية التقييم في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مقدما والوقوف على الانحرافات وتبريرها وتحديد المسؤولية الإدارية والبشرية عنها ثم يلي ذلك الخطوات التصحيحية كلما أمكن ذلك.

وهناك من يرى ان تقييم الأداء يتمثل في يتمثل بالسعي للتعرف علي مستوى تنفيذ النشاطات المختلفة سواء كانت مادية ام بشرية وصولا الي الخطوات المطلوبة والفعالة لإزالة الاختناقات ورفع كفاءة استخدام تلك الموارد من خلال تقليص الهد والضياع وتحقيق الأهداف بدرجة اكبر من الفاعلية ووضع المقترحات التي تعالج الانحرافات والاسراف في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق كفاءة وفاعلية واقتصاد اكبر.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بان عملية تقييم الأداء هي عبارة عن تحليل ومراجعة الخطط والاهداف واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال واعلى كفاءة بحيث تؤدي الي تحقيق الأهداف ونم ثم استخراج الانحرافات الناشئة ليتسنى لنا اتخاذ قرارات موفقة وعد تكرار هذه الانحرافات في المستقبل

أهمية عملية تقييم الأداء المالي:

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات وفحص سلوكها

ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الانجاء

الصحيح والمطلوب، وبذلك يعد تقييم الأداء المالي يبرز دور الشركة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائد إيجابية من الأرباح في سبيل تعظيم القيمة السوقية والتي بدورها تعمل علي تعظيم عائد حملة الأسهم ان كانت الشركة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال ولا يتأتى ذلك الا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطر وتهدف الشركات بصفة عامة الي تحقيق الربح لذا فتقييم الأداء امالي يعتبر أداء رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في الشركة فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية وترشيد استخدامات الموارد المتاحة وهذا يساهم في بقاءها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

(1) أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة لكل أو جانب معين من أداء الشركة

أو لأدائها إسهامها في السوق المالي في يوم

(2) محدد وفترة معينة؛

(3) أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة، فالمؤشرات تدق ناقوس

الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون ومشكل العسر المالي وبذلك

تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل

(4) أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز

المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية عن تقييم والنجاح عن غيرها.

اهداف عملية تقييم الأداء المالي (الأمين، 2005، م، 305):

تأتي أهمية عملية التقييم من خلال أهميتها التي تأخذ احدى جوانبها هدفا نظريا بالدراسات الاقتصادية والإدارية

والرقابية عموما وتبقى الأهداف العامة مشتركة مع اوجهه مختلف الأنشطة في قياس كفاءتها

وفيما يلي اهم تلك الأهداف:

- 1- يتم التعرف على الوحدة الاقتصادية باتداء ن الأهداف لغرض التأكد من قياسها تم طبقا لتلك الأهداف.
- 2- التأكد بان الشركة تسير نحو تحقيق هدفها المحدد لها في قانون تأسيسها او نظامها الداخلي
- 3- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الإجراءات التصميمية منعا لتكرارها ويساعد ذلك المدراء في التركيز على الانحرافات المكتشفة وطرق علاجها.
- 4- ترشيد الإدارة في اعداد الخطط المستقبلية.
- 5- تخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط.
- 6- تحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط والاستراتيجيات.
- 7- توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.
- 8- الوقوف على مستوى انجازات الشركة ومقارنتها بأهدافها المسطرة.
- 9- ترشيد الإخفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام الشركات لمواردها المتاحة بشكل أفضل.
- 10- تحفيز العاملين على الابداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم.
- 11- اجراء المقارنة بين أداء الشركات ضمن الشركة الواحدة وبين الشركات الأخرى في نفس القطاع.
- 12- وسيلة عادلة لإنصاف المجدين عن طريق التقييم الموضوعي للأداء.

فوائد تقييم الأداء:

لتقييم الأداء فوائد نوجزها فيما يلي:

- (1) يعتبر تقييم الأداء من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط

(2) يفيد تقييم الأداء بصورك مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها، ومعرفة مواطن القوة والضعف في الشركة.

(3) يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير أو الاستثمارات أو عند إجراء تغييرات جوهرية.

(4) يعتبر من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط.

(5) يعتبر تقييم الأداء من أهم دعائم رسم السياسات العامة، سواء على مستوى الشركة أو على مستوى القطاع أو مستوى الدولة

مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي:

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالشركة.

1- المصادر الخارجية:

تتحصل الشركة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام الشركة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير

نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي كما

تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

• المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه الشركة من

إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية.

2- المصادر الداخلية:

تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

(1) الميزانية المحاسبية

(2) قائمة الدخل والدخل شامل

(3) قائمة التدفقات النقدية

(4) الملاحق والايضاحات.

أساليب التقييم المالي الشركات: (Dr. Rafik Shefa, 2023)

تستخدم هذه الأساليب بشكل شائع في تقييم الشركات، ويتم اختيار الأسلوب الأنسب لتقييم الشركة بناءً على

طبيعة الشركة والصناعة التي تعمل فيها. عند اختيار الأسلوب الأنسب لتقييم الشركة، يجب أن يؤخذ في الاعتبار

عدة عوامل مثل نوع الشركة وصناعاتها والمعلومات المتوفرة حولها وتحليل السوق. كما يمكن استخدام أكثر من

أسلوب في تقييم الشركة للحصول على قيمة أكثر دقة وشمولية باختصار، تعتمد أساليب تقييم الشركات على

تحليل البيانات المالية والتجارية والاقتصادية المتعلقة بالشركة، وتحديد مدى قدرتها على تحقيق الأهداف وتلبية

التزاماتها المالية. يجب على المحلل المالي استخدام مجموعة من هذه الأساليب لتحليل الشركة بشكل شامل واتخاذ

القرارات اللازمة. تعد هذه المنهجيات أساسية لتقييم الشركات وتحديد قيمتها المالية والتجارية. يجب على المحلل المالي أن يختار الأسلوب الأنسب والأدوات الأمثل لتحليل الشركة وتقييمها بشكل دقيق وشامل. هذه المنهجيات والأساليب ليست محصورة بأي قطاع معين، بل يمكن استخدامها في تقييم الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. يجب على المحلل المالي أن يقيم الشركة بشكل شامل باستخدام مجموعة من هذه الأساليب ويأخذ في الاعتبار جميع الجوانب المهمة للشركة قبل اتخاذ أي قرار، ان تقييم الشركات هو عملية تحديد القيمة المالية للشركة، وهناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم الشركات. ومن بين هذه الأساليب:

1- أسلوب القيمة المحاسبية: وهو يقوم بتحديد القيمة المحاسبية للشركة من خلال تقييم الموجودات والخصوم ورأس المال الخاص بالشركة.

2- أسلوب القيمة السوقية: وهو يعتمد على تحليل سعر سهم الشركة في السوق واستنتاج قيمة الشركة منها.

3- أسلوب القيمة المستقبلية: وهو يستند إلى تحليل النمو المستقبلي للشركة والتنبؤ بتدفقات النقدية المستقبلية، وتحويلها إلى قيمة حالية باستخدام معدلات الخصم المناسبة.

4- أسلوب المقارنة: وهو يستخدم لتقييم الشركات المماثلة في الصناعة أو القطاع، ويستخدم بشكل رئيسي لتحديد القيمة المالية للشركات الصغيرة.

5- أسلوب الدخل: وهو يقوم بتحليل دخل الشركة وتحويله إلى قيمة حالية باستخدام معدلات الخصم المناسبة.

6- أسلوب العوائد: وهو يستخدم لتحديد القيمة المالية للاستثمارات والمشاريع الاستثمارية. يقوم بتحليل تدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات العوائد المناسبة لهذا النوع من الاستثمارات.

7- أسلوب القيمة الإضافية: وهو يقوم بتقييم الشركة بناءً على القدرة الخاصة للشركة على خلق قيمة إضافية للمساهمين والمساهمين المحتملين.

8- أسلوب تحليل SWOT: وهو يقوم بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للشركة، ويستخدم هذا التحليل لتحديد القيمة المالية للشركة.

9- أسلوب تحليل PEST: وهو يقوم بتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر على الصناعة والشركة، ويستخدم هذا التحليل أيضاً لتحديد القيمة المالية للشركة.

10- أسلوب تحليل المضاربة: وهو يستخدم لتحليل الأسهم التي يتم تداولها في الأسواق المالية، ويستخدم هذا التحليل لتحديد قيمة الأسهم وتوقعات حركة الأسعار.

11- أسلوب تحليل النموذج التمثيلي للأعمال: وهو يستخدم لتحليل العلاقات بين مختلف جوانب العمل الداخلية والخارجية للشركة والتي تؤثر على أدائها المالي ونجاحها في السوق.

12- أسلوب تحليل التكاليف: وهو يستخدم لتحليل التكاليف الإجمالية للشركة وتقييم مدى تحقيقها للأرباح وتحديد مدى تأثير التغييرات في التكاليف على الأرباح.

13- أسلوب تحليل السيولة والتسييل: وهو يستخدم لتحليل قدرة الشركة على تحويل الأصول إلى نقدية وتمويل نشاطها الحالي.

14- أسلوب تحليل القدرة على السداد: وهو يستخدم لتحليل قدرة الشركة على سداد ديونها ومستحققاتها في الوقت المناسب.

15- أسلوب تحليل عوائد الأسهم: وهو يستخدم لتحليل أداء الشركة في الأسواق المالية وتقييم عوائد الأسهم للمستثمرين.

16- أسلوب تحليل الأرباح: وهو يستخدم لتحليل الأرباح المحققة من قبل الشركة، وتحديد مدى تحقيقها لأهدافها المالية، وتحديد مصادر الإيرادات والتكاليف المختلفة.

17- أسلوب تحليل الأرقام الرئيسية: وهو يستخدم لتحليل بعض الأرقام الرئيسية للشركة مثل الدخل الإجمالي، الدخل التشغيلي، صافي الربح، إجمالي الأصول، الديون، وحصة السوق، والتي تساعد على تقييم الشركة بشكل عام.

18- أسلوب تحليل السوق والمنافسين: وهو يستخدم لتحليل السوق الذي تعمل فيه الشركة والمنافسين في هذا السوق، وتحديد مدى قوة وضعف الشركة في هذا السوق وقدرتها على المنافسة.

19- أسلوب تحليل القيادة والإدارة: وهو يستخدم لتحليل القدرات القيادية والإدارية لفريق الإدارة الحالي وتحديد مدى قدرتهم على إدارة الشركة بنجاح وتحقيق الأهداف المالية والتجارية.

20- أسلوب تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية: وهو يستخدم لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية على أداء الشركة، مثل التضخم، أسعار الفائدة، السياسات الحكومية، وتحديد مدى قدرة الشركة على التعامل مع هذه العوامل.

21- أسلوب تحليل العوائد المالية: وهو يستخدم لتحليل مدى قدرة الشركة على تحقيق عوائد مالية عالية للمساهمين، وتحديد مدى جدوى الاستثمار في الشركة من وجهة نظر المستثمرين.

22- أسلوب تحليل الأصول: وهو يستخدم لتحليل الأصول التي تمتلكها الشركة وتحديد مدى جودتها ومدى استخدامها بشكل فعال في إنتاج السلع أو الخدمات.

23- أسلوب تحليل التوازن المالي: وهو يستخدم لتحليل مدى التوازن بين الأصول والخصوم للشركة، وتحديد مدى قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية في المستقبل.

24- أسلوب تحليل المخاطر: وهو يستخدم لتحليل المخاطر المتعلقة بأداء الشركة، وتحديد مدى تعرض الشركة للمخاطر المالية والتجارية وتحديد الإجراءات اللازمة لتقليل هذه المخاطر.

25- أسلوب تحليل القيمة السوقية: وهو يستخدم لتحليل القيمة السوقية للشركة وتحديد مدى تقييم السوق للشركة وجاهزيته للاستثمار فيها.

26- أسلوب تحليل القيمة الداخلية: وهو يستخدم لتحليل مدى جدوى الاستثمار في الشركة من خلال حساب القيمة الداخلية للاستثمار.

27- أسلوب تحليل القدرة على الدفع: وهو يستخدم لتحليل مدى قدرة الشركة على تلبية التزاماتها المالية في المستقبل وتحديد ما إذا كانت الشركة قادرة على تحمل المزيد من الديون أو لا.

28- أسلوب تحليل نمو الأرباح: وهو يستخدم لتحليل مدى نمو الأرباح والإيرادات للشركة، وتحديد مدى استقرار هذا النمو وما إذا كان مستدامًا على المدى الطويل.

29- أسلوب تحليل العائد على الاستثمار: وهو يستخدم لتحليل مدى جدوى الاستثمار في الشركة من خلال حساب العائد على الاستثمار.

30- أسلوب تحليل النقدية الحرة: وهو يستخدم لتحليل مدى قدرة الشركة على توليد النقدية الحرة واستخدامها في تطوير الشركة أو دفع الأرباح للمساهمين.

31- أسلوب تحليل القيمة الاقتصادية المضافة: وهو يستخدم لتحليل مدى قدرة الشركة على إضافة القيمة الاقتصادية للمساهمين والمجتمع بشكل عام.

32- أسلوب تحليل الاستراتيجية: وهو يستخدم لتحليل مدى نجاح استراتيجية الشركة ومدى توافقها مع البيئة التنافسية والتغيرات الاقتصادية.

تتضمن أساليب تقييم الشركات المذكورة أعلاه العديد من المقاييس والنسب المالية المختلفة، والتي يمكن استخدامها لتحليل وتقييم الشركة بشكل شامل. يجب على المحلل المالي اختيار المقاييس والنسب المالية المناسبة لتحليل الشركة بشكل دقيق، وذلك بالنظر إلى نوع الشركة والصناعة التي تعمل فيها والتغيرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية. علاوة على ذلك، يجب أن يأخذ المحلل المالي بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على قيمة الشركة، مثل المنافسة والتغيرات السياسية والقانونية والتقنية وغيرها.

أنواع المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

تعرف مؤشرات تقييم الأداء المالي على أنها قيمة أو صفة مميزة تستخدم لقياس المخرجات أو النتائج لتحديد مدى ما حققته الشركة من أهداف، ومن خلال هذه المؤشرات يبرز دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء. وتنقسم مؤشرات تقييم الأداء حسب ظهورها إلى مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة ظهرت مع التطور العلمي والتكنولوجي (خنفر، 2018م، 12).

الفرع الأول: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي وتقسم إلى:

أولاً: التوازن المالي ويعرف بأنه التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية للشركة واستعمالاتها، ويمثل التوازن المالي

في لحظة معينة التوازن بين رأس املال الثابت والأموال الدائمة وهو يعتبر الهدف الأساس ي التي تسعى الشركة

لبلوغه أنه يمس استقرارها المالي. ويمكن دراسة

التوازن المالي من خلال التوازنات الفرعية التالية:

(1) رأس املال العامل: وهو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة.

(2) الاحتياجات من رأس املال العامل وهي رأس املال العامل الأمثل.

(3) الخزينة الصافية: هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف الشركة لمدة معينة.

ثانياً: النسب المالية وهي نسب السيولة، الربحية، النشاط، المديونية والرفع المالي ونسب السوق.

الفرع الثاني: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي وتقسم إلى:

أولاً: القيمة الاقتصادية المضافة: وتعرف الشركة التي تخلق قيمة اقتصادية هي التي يكون العائد على رأس المال

أكبر من كلفة الفرصة البديلة، بمعنى أن يكون العائد أكبر من كلفة رأس المال.

ثانياً: القيمة السوقية المضافة: هي الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال

المستثمر أي الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.

معايير الأداء المالي:

تعرف المعايير على أنها أرقام معينة تستخدم للحكم على ملائمة نسبة ما، وتتمثل هذه المعايير في التالي (ليلى، 2025، 26):

- (1) المعايير المطلقة والنمطية: هي المعايير التي تستخدم للحكم بموجها على وضع الشركة على اختلاف نوعها وعمرها ووقت التحليل، وتأخذ شكل قيم ثابتة لنسب معينة متفق عليها بين الشركات مثل: نسب التداول.
- (2) معايير الصناعة: معايير تتخذها صناعة معينة كمقياس للحكم على سائلة النسبة المالية وتوضع هذه المعايير من قبل غرفة الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد.
- (3) المعايير التاريخية: تعتمد على دراسة أداء الشركة لعدة سنوات متتالية
- (4) لتقييم أدائها الحالي واتجاهاته، ويستخرج من خلال حساب المتوسط الحسابي لنسبة معينة في فترات سابقة واتخاذ هذا المعدل كمعيار للحكم على النسبة المستخرجة، وسيعتمد هذا المعيار في بحثنا هذا بتقييم أداء الشركات.
- (5) المعايير المستهدفة أو المخططة المعايير الوصفية: وهي نسب تستهدفها الشركات لتحقيقها من خلال الموازنات، وتقارن النسب المتحققة مع تلك المستهدفة، فتبرز الفوارق بين الأداء الفعلي والخطط وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقييم الأداء باستعمال قائمة التدفقات النقدية (خليفة، 2014م، 87:74):

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة هامة في تقييم الأداء المالي في الشركة الاقتصادية لكونها تستمد معلوماتها من قائمتين رئيسيتين هما الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج. مما يساعد في التحليل المالي من خلال مؤشرات ونسب مالية تقييم أداء الشركة في فترات مختلفة والتي لا تتوفر في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج، فمن خلال البيانات والمعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخراج مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساساً في تقييم الأداء المالي بالشركة ويمكن استخدام المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط الشركة. بحيث توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها بعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم هذه النسب:

نسبة التوزيعات النقدية =

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة. ان ارتفاع هذه النسبة يشير الى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة الى مصادر تمويل خارجي.

نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات =

= المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات / صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة

التشغيلية

توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشأة من أنشطتها التشغيلية.

نسبة بالإنفاق الرأسمالي =

= الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من اصدار أسهم وسندات وقروض طويلة أجل

ويوفر قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة، وانخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية. لذلك فإن هذه النسبة توفر مؤشرا للمستثمرين والمقرضين عن كيفية

المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون الاجمالية

يبين المعدل قدرة الشركة على سداد الت ازماتها من صافي النقدية من العمليات دون الحاجة الى تصفية او بيع أيا من الأصول المستخدمة في العمليات.

نسبة المدفوعات اللازمة لسداد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون طويلة الأجل

توضح هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء ينبأ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال الى مدفوعات الديون طويلة الأجل =

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الديون طويلة الأجل

توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا إيجابيا على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية =

= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية

توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل، وكذلك تعتبر مؤشرا جيدا على مدى اسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الأجل.

نسبة كفاية التدفقات النقدية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

(1) التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.

(2) مدفوعات أعباء الديون.

(3) الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

(4) سداد الديون المستحقة خلال العام.

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي / صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة

توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول

توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

التدفقات النقدية المباشرة وعلاقتها بالتنبؤ بالأرباح في الشركات المساهمة:

حيث أن المعلومات المفصّل عنها بقائمة التدفقات النقدية التشغيلية المباشرة تتميز بالأهمية والملائمة والقابلية للمقارنة والتوقيت المناسب في دعم واتخاذ القرار المناسب لمستخدمي القوائم المالية، فضلا عن درجة تأثيرها على نفعية ودقة وجودة التدفقات النقدية الحالية والأرباح المستقبلية، وبالتالي تتميز هذه الطريقة بتحقيق الفائدة الإضافية وذلك من خلال تصميم نماذج للتنبؤ الأداء المالي مما يساهم ذلك بإمكانية مقارنة أداء التنبؤ المقدر مسبقا بما هو محقق فعلا. حيث أن نماذج التنبؤ عن المعلومات المحاسبية تكون توقعاتها أكثر دقة عن أداء الشركات مستقبلا اما من خلال استخدام مقياس التدفقات النقدية التشغيلية أو الأرباح المستقبلية، وذلك يعطي تقديرا جيدا عن الأداء

التنبؤي المستقبلي للشركة كما هو موضح في المعايير المحاسبية. ويمكن ايضاح ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولا: التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (خليفة، 2012م، 31-39)

تعتبر العمليات التشغيلية في أي شركة بمثابة الدعم الرئيسي لها إذ أنها تمثل تدفقات نقدية حالية ومستقبلية، حيث تُعبر الأنشطة التشغيلية عن مدى قدرة الشركة على توليد النقد والنقد المعادل، بالإضافة إلى معرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية. ويتم استخدام مكونات التدفقات النقدية التشغيلية المباشرة كأداة لتقييم وقياس قدرة الشركة على تحقيق تدفق نقدي مستقبلي. وتعقبا على ذلك، فإن مكونات قائمة التدفقات النقدية التشغيلية لها أثر واضح على توقعات التدفقات النقدية المستقبلية. مكونات التدفقات النقدية المباشرة لديها القدرة التنبؤية بنسبة متزايدة عن إجمالي التدفقات النقدية التشغيلية. تقديرات مكونات التدفقات النقدية المباشرة لديها قدرة تنبؤية أكبر من إجمالي الأرباح والمدينون والدائنون والمخزون.

أخطاء التنبؤ تكون أصغر في المتوسط عند التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية

تقدير نسبة مكونات التدفقات النقدية عناصر التدفقات النقدية المباشرة لها القدرة على تقييم وتقدير نسب التدفق النقدي المستقبلي من العمليات الجارية، وبالتالي تحقق نفعيه وفائدة إضافية للمعلومات المالية والأطراف ذات العلاقة.

مقارنة مكونات التدفقات النقدية المباشرة المقدرة بما هو محقق فعلا. حيث أن الطريقة المباشرة للتدفقات النقدية لها فائدة وملائمة جيدة عند إدارة السيولة والتمويل قصير الأجل، مما يتيح ذلك مستوى رؤية واضح لوضع السيولة في الشركة يجب أن يكون هناك ترابط بين قائمة التدفقات النقدية المباشرة وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وذلك حتى تكون التدفقات النقدية المستقبلية ذات فعالية وملائمة.

أن التدفقات النقدية المباشرة من العمليات التشغيلية تحدد ما إذا كانت الاموال النقدية للشركة في الحد الأقصى من الاستخدام وليس هناك اقتراض اضافي، مما يدفع ذلك ادارة الشركة الى تنفيذ توقعات للتدفقات النقدية الجديدة.

ثانيا: التنبؤ بالتدفقات النقدية وتقييم الأداء بناء على الأرباح المستقبلية:

تعتبر الطريقة المباشرة أداة هامة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية إذ أنها توضح العلاقة بين قيم مكونات التدفقات النقدية المباشرة وعوائد الأسهم والأرباح المستقبلية باعتبار أن هذه المكونات تزيد من نفعية المعلومات المفصح عنها في دعم واتخاذ القرار الاستثماري. وهناك علاقة تكامل وترابط بين مكونات التدفقات النقدية المباشرة والأرباح المستقبلية حيث يمكن قياس الأداء التشغيلي باستخدام الأرباح المستقبلية بدلا من التدفقات النقدية التشغيلية. وان مكونات التدفقات النقدية المباشرة مفيدة بشكل متزايد لتوقعات الأرباح في المستقبل وليس فقط التدفقات النقدية المستقبلية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الدراسة التطبيقية

- متغيرات الدراسة:-

لمعرفة هل هناك اختلاف في نتائج تقييم الأداء المالي للشركات الصناعية عينة البحث باستخدام قائمة التدفقات النقدية من جهة وقائمتي المركز المالي والدخل من جهة أخرى تم اعتبار نتائج التحليل المالي باستخدام قائمتي المركز المالي والدخل كمتغير مستقل (X) واعتبار نتائج التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية كمتغير تابع (Y) وذلك لمعرفة هل هناك تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع أم لا.

- مجتمع وعينة الدراسة:-

يتألف مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة السعودية في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها أكثر من (200) شركة لغاية عام 2023 حسب تقارير بورصة عمان للأوراق المالية. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائياً والتي تتكون من عشرة شركات بحيث تم مراعاة ما يلي:

أ- جميع الشركات عينة الدراسة مدرجة في السوق الأول (النظامي).

ب- جميع الشركات عينة الدراسة قد حققت أرباح على الأقل خلال ثلاث سنوات.

ج- القيمة السوقية لأسهم الشركات عينة الدراسة أعلى من القيمة الاسمية لها، وذلك بسبب الدلالة التي يعكسها ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات على نتائج أعمالها، وبالتالي على أدائها المالي.

د- الاختلاف في نوعية الأنشطة التي تمارسها الشركات عينة الدراسة. ويمكن توضيح الشركات عينة الدراسة من خلال الجدول رقم: (1)

جدول: (1) يوضح الشركات عينة الدراسة

الترتيب	اسم الشركة	متوسط القيمة السوقية	متوسط القيمة الاسمية
1	شركة اللجين القابضة	12.3	10

2	شركة اليمامة للصناعات الحديدية	13	10
3	شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف	12.9	10
4	شركة تكوين المتطورة للصناعات	12.2	10
5	شركة زهرة الواحة للتجارة	13.8	10
6	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	15.1	10
7	شركة كيماويات الميثانول	16.5	10
8	شركة نماء للكيماويات	11.4	10
9	شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات	13.5	10
10	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	11.3	10

المصدر: - التقارير السنوية للشركات للسنوات عينة الدراسة

7- المنهج المعتمد:-

تم اعتماد المنهج التحليلي إلى جانب استخدام الأساليب الاحصائية وتحليل النسب المالية لأغراض الوصول إلى هدف الدراسة.

8- أسلوب جمع البيانات:-

تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة في الحصول على البيانات المالية التي ستستخدم لأغراض تحليل القوائم المالية المختلفة لسنوات الدراسة (2020-2023).

9- صعوبات ومحددات الدراسة:

لصعوبة شمول جميع الشركات بنطاق الدراسة نظراً لكثرتها، لذلك تم اختيار عينة مناسبة من الشركات المعبرة عن مجتمع الدراسة مع قلة الدراسات العربية المتعلقة بموضوع البحث.

10- نطاق وحدة الدراسة:

سيتم اعتماد (10) شركات من إجمالي الشركات المشمولة بالدراسة إلى جانب تحديد الفترة الزمنية (النطاق الزمني للدراسة) من 2020 – 2023.

- النسب المالية المستخدمة في تحليل قائمتي المركز المالي والدخل

تم اختيار نسبة واحدة من كل مجموعة من مجموعات النسب المالية المختلفة بحيث يكون لها نسبة مرادفة لتطبق على قائمة التدفقات النقدية.

أ- نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - مخزون آخر الفترة / الخصوم المتداولة.

ب- نسبة العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / الأصول.

ج- معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد المدفوعة للفترة.

د- نسبة المديونية = الديون الكلية / حقوق الملكية.

هـ- نسبة الأرباح الموزعة = الأرباح المعدة للتوزيع على الأسهم العادية / صافي الربح بعد الضريبة.

2- النسب المالية المستخدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية

أ- النقد من العمليات التشغيلية (السيولة).

= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الخصوم المتداولة.

حيث تقيس قدرة الشركة في توفير النقد لمواجهة التزاماتها المتداولة.

ب- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول.

حيث تقيس مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ج- نسبة تغطية الفوائد النقدية.

= صافي التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد المدينة + الضرائب / الفوائد المدفوعة

حيث تقيس قدرة الشركة على دفع جميع الفوائد المستحقة على ديونها.

د- نسبة دفع الديون.

= إجمالي الديون / صافي التدفق النقدي التشغيلي.

حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أقساط الديون من النقدية من العمليات التشغيلية.

هـ- نسبة التوزيعات النقدية.

= التوزيعات النقدية على المساهمين / صافي التدفق النقدي التشغيلي.

حيث تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم من النقد المتولد من العمليات التشغيلية.

ولغرض التوصل إلى النتائج المرجوة من الدراسة، قام الباحث بتحليل القوائم المالية المستخدمة في الدراسة للشركات الصناعية العشرة عينة البحث وللسنوات الدراسة، حيث تم استخراج قيم النسب المالية التي طبقت على قائمتي المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى كما يلي:-

- 1- تم حساب سيولة الشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية
- 2- ثانياً، ومن ثم تم حساب متوسط نسب السيولة للقوائم المالية المختلف حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (2):-

جدول: (2) يوضح قيم نسبة السيولة ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

م	الشركة	السيولة بناء على المركز المالي والدخل					السيولة بناء على التدفقات النقدية				
		2020	2001	2002	2023	المتوسط	2020	2001	2002	2023	المتوسط
1	شركة اللجين القابضة	0.42	0.32	0.37	0.37	0.37	0.18	-0.19	-0.19	0.42	0.05
2	شركة اليمامة للصناعات الحديدية	0.63	0.47	0.40	1.06	0.64	0.94	0.66	0.47	1.85	0.98
3	شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف	1.28	0.94	1.01	1.05	1.07	0.65	0.80	0.58	0.35	0.60
4	شركة تكوين المتطورة للصناعات	4.96	5.64	7.44	4.35	5.60	0.42	1.04	0.10	-0.78	0.19
5	شركة زهرة الواحة للتجارة	4.76	4.73	5.18	4.77	4.86	0.86	0.60	0.87	0.95	0.82
6	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	1.63	2.66	2.79	9.99	4.27	0.31	0.88	0.66	4.49	1.59
7	شركة كيماويات الميثانول	0.66	0.87	0.61	1.07	0.80	0.35	0.64	0.56	0.22	0.44
8	شركة نماء للكيماويات	0.61	1.95	4.08	1.07	1.93	0.37	1.70	0.37	0.96	0.85
9	شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات	38.17	3.71	3.47	3.00	12.09	19.94	2.42	1.46	1.30	6.28
10	الشركة السعودية لإنتاج الأتابيب الفخارية	1.37	1.77	1.87	1.51	1.63	0.45	0.90	0.25	0.22	0.46

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للفترة 2020-2023.

3- تم حساب ربحية الشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً، ومن ثم تم حساب متوسط نسب الربحية للقوائم المالية المختلفة حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (3)

جدول: (3) يوضح قيم نسبة الربحية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

م	الشركة	العائد على الأصول بناء على المركز المالي والدخل					الربحية بناء على التدفقات النقدية				
		2020	2001	2002	2023	المتوسط	2020	2001	2002	2023	المتوسط
1	شركة اللجين القابضة	3.58	2.38	1.65	2.05	2.42	0.10	-0.10	-0.10	0.26	0.04
2	شركة اليمامة للصناعات الحديدية	2.12	5.49	9.68	15.05	8.09	0.16	0.09	0.18	0.30	0.19
3	شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف	13.01	13.68	14.03	11.37	13.02	0.18	0.15	0.18	0.10	0.15
4	شركة تكوين المتطورة للصناعات	26.14	8.55	1.05	12.94	12.17	0.05	0.12	0.01	-0.11	0.02
5	شركة زهرة الواحة للتجارة	12.07	12.85	14.66	13.35	13.23	0.12	0.08	0.11	0.13	0.11
6	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	5.21	6.24	4.75	3.89	5.02	0.04	0.08	0.06	0.11	0.08
7	شركة كيماويات الميثانول	21.32	19.69	16.04	15.45	18.13	0.15	0.18	0.22	0.08	0.16
8	شركة نماء للكيماويات	7.67	12.89	22.21	14.20	14.24	0.09	0.18	0.04	0.23	0.13
9	شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات	7.54	6.81	3.61	-16.30	0.42	0.17	0.17	0.14	0.18	0.16

0.08	0.05	0.04	0.15	0.07	4.36	3.12	4.07	6.81	3.43	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	10
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--	----

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للفترة 2020-2023.

- 4- تم حساب نسب التغطية للشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً، ومن ثم تم حساب متوسط نسب التغطية لفترة الدراسة للقوائم المالية المختلفة حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (4) :-

جدول: (4) يوضح قيم نسبة التغطية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

م	الشركة	نسبة التغطية بناء على المركز المالي والدخل					نسبة التغطية بناء على التدفقات النقدية				
		2020	2001	2002	2023	المتوسط	2020	2001	2002	2023	المتوسط
1	شركة اللجين القابضة	21.10	6.84	3.02	3.03	8.50	47.33	-15.54	-8.14	21.14	7.89
2	شركة اليمامة للصناعات الحديدية	2.94	5.26	7.50	32.75	12.11	10.41	7.48	12.28	57.61	10.06
3	شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
4	شركة تكوين المتطورة للصناعات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
5	شركة زهرة الواحة للتجارة	217.12	184.22	398.48	535.63	333.86	208.20	121.72	292.94	496.90	207.62

6	شركة السعودية للبتروكيماويات	4.05	4.51	5.09	4.94	4.65	3.57	4.87	6.06	10.60	4.84
7	شركة كيماويات الميثانول	16.14	11.11	12.68	31.62	17.89	11.20	10.31	16.56	17.15	12.69
8	شركة نماء لللكيماويات	4.21	12.79	389.44	12.03	104.62	4.74	16.56	109.51	17.54	43.61
9	شركة الوطنية للبتروكيماويات	9.41	12.12	6.16	-9.28	4.60	17.63	25.84	16.53	12.43	20.00
10	الشركة السعودية للإنتاج الأنابيب الفخارية	12.02	59.77	0.00	0.00	17.95	23.09	127.33	0.00	0.00	50.14

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للفترة 2020-2023.

5- تم حساب نسب المديونية للشركات الصناعية عينة الدراسة بالاعتماد على المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً، ومن ثم تم حساب متوسط نسب المديونية للقوائم المالية المختلفة حيث كانت النتائج مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (5) :

جدول: (5) يوضح قيم نسبة المديونية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

م	الشركة	نسبة المديونية بناء على المركز المالي والدخل					نسبة المديونية بناء على التدفقات النقدية				
		2020	2001	2002	2023	المتوسط	2020	2001	2002	2023	المتوسط
1	شركة اللجين القابضة	81.76	82.55	89.46	74.80	82.14	0.12	-0.13	-0.12	0.35	0.05
2	شركة اليمامة للصناعات الحديدية	37.49	35.78	30.89	25.34	32.38	0.43	0.26	0.60	1.20	0.62
3	شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف	27.06	26.41	22.90	28.25	26.16	0.65	0.58	0.80	0.35	0.60
4	شركة تكوين المتطورة للصناعات	14.11	12.30	11.17	15.63	13.30	0.37	0.95	0.06	-0.69	0.17
5	شركة زهرة الواحة للتجارة	13.73	14.03	12.64	13.34	13.44	0.86	0.60	0.87	0.95	0.82
6	شركة كيان السعودية للبتر وكيمائيات	40.06	34.50	34.86	28.25	34.42	0.11	0.23	0.18	0.41	0.23
7	شركة كيماويات الميثانول	45.01	34.18	41.84	35.17	39.05	0.33	0.54	0.54	0.22	0.41
8	شركة نماء للكيمائيات	24.50	10.57	9.93	36.22	20.31	0.37	1.70	0.37	0.64	0.77
9	شركة ينبع الوطنية للبتر وكيمائيات	29.59	30.45	33.10	34.52	31.92	0.56	0.57	0.41	0.53	0.52
10	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	16.25	16.57	14.25	20.77	16.96	0.43	0.90	0.25	0.22	0.45

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للفترة 2020-

2023.

5- تم حساب نسب التوزيعات النقدية للشركات الصناعية عينة الدراسة باستخدام المركز المالي والدخل أولاً وباستخدام قوائم التدفقات النقدية ثانياً، ومن ثم تم حساب متوسط نسب التوزيعات النقدية للقوائم المالية المختلفة وذلك لفترة الدراسة (4 سنوات) حيث كانت نتائج التحليل المالي مختلفة كما هو واضح في جدول رقم (6)

جدول: (6) يوضح قيم نسبة التوزيعات النقدية ومتوسطها للشركات عينة الدراسة.

م	الشركة	نسبة الأرباح الموزعة بناء على المركز المالي والدخل					التوزيعات بناء على التدفقات النقدية				
		2020	2001	2002	2023	المتوسط	2020	2001	2002	2023	المتوسط
1	شركة اللجين القابضة	66.03	93.15	86.75	85.39	82.83	0.25	-0.23	-0.15	0.07	-0.04
2	شركة اليمامة للصناعات الحديدية	172.95	85.45	51.61	44.85	88.72	0.23	5.10	2.72	0.22	2.68
3	شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف	73.12	72.54	83.12	96.33	81.28	0.54	0.65	0.63	1.11	0.61
4	شركة تكوين المتطورة للصناعات	32.48	103.16	1063.33	31.29	307.57	1.64	0.76	17.74	-0.37	6.71
5	شركة زهرة الواحة للتجارة	52.71	56.70	46.03	61.38	54.21	0.54	0.86	0.62	0.65	0.67
6	شركة كيان السعودية للبترولوكيماويات	39.57	32.99	43.18	44.45	40.05	0.49	0.26	0.32	0.15	0.35
7	شركة كيميائيات الميثانول	54.17	61.26	35.51	43.95	48.72	0.79	0.65	0.25	0.86	0.57
8	شركة نماء للكيماويات	0.00	53.48	43.62	40.88	34.50	0.00	0.38	2.08	0.25	0.82

9	شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات	50.92	64.90	97.43	-17.88	48.84	0.23	0.26	0.26	0.16	0.25
10	الشركة السعودية للإنتاج الأنابيب الفخارية	156.04	82.90	112.60	110.56	115.53	0.76	0.38	1.27	0.74	0.80

الجدول من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للفترة 2020-2023.

ثانياً- نتائج التحليل المالي :-

1- بالنسبة لسيولة الشركات الصناعية عينة الدراسة فقد أظهر التحليل عدم وجود تطابق في نسبة سيولة الشركات بناء على قائمتي المركز المالي والدخل وبين نسب السيولة بناء على قائمة التدفقات النقدية، وعدم التطابق هذا شمل جميع الشركات عينة الدراسة أي بنسبة دقة تصل إلى 100% ، حيث تبين من خلال التحليل أن نسبة السيولة بناء على التدفقات النقدية للشركات كانت أقل من سيولتها بناء على المركز المالي والدخل. حيث كانت اقل قيمة للسيولة هي 0.05% وأعلى قيمة هي 6.28% حسب قائمة التدفقات النقدية والتي يقابلها 0.37% و12.09% حسب قائمتي المركز المالي والدخل كما هو واضح في الجدول رقم (2) ، وقد يعود السبب في عدم التطابق ارتفاع قيمة الذمم المدينة الغير محصلة والتي تظهر في قائمة المركز المالي ولا تؤخذ بعين الاعتبار في قائمة التدفقات النقدية.

2- بالنسبة لربحية الشركات عينة الدراسة، فقد أظهر التحليل وجود عدم تطابق بين قيم نسب الربحية للشركات بناء على قائمة التدفقات النقدية، وقيم نسب الربحية بناء على قائمتي المركز المالي والدخل، حيث شمل عدم التطابق هذا جميع الشركات عينة البحث وبنسبة دقة تصل إلى 100%، حيث كانت أقل نسبة هي 0.02% وأعلىها كانت 0.19% بناء على التدفقات النقدية والتي يقابلها 12.17% و8.09% بناء على المركز المالي وقائمة الدخل كما هو مبين في الجدول رقم (3) ، وقد يعود السبب في عدم التطابق هذا إلى استخدام مبدأ الاستحقاق في إعداد قائمتي المركز المالي والدخل الأمر الغير مألوف في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

3- بالنسبة لباقي النسب وهي التغطية والمديونية والتوزيعات النقدية فقد أظهر التحليل وجود عدم تطابق في نسبة التغطية بنسبة 100% من الشركات عينة الدراسة حيث كانت جميع النسب بناء على التدفقات النقدية أقل منها مقارنة بنسبة التغطية بناء على قائمتي المركز المالي والدخل باستثناء ثلاث شركات والتي كانت

نسبة التغطية أعلى باستخدام قائمة التدفقات النقدية كما هو واضح في الجدول رقم (4) ، وقد يعود السبب في ذلك إلى انخفاض الفوائد المدينة في الشركات عينة الدراسة والتي تعتمد على التمويل الممتلك أكثر من اعتمادها على المصادر الخارجية ، فعلى سبيل المثال فقد بلغت نسبة الفوائد المدينة في شركة البوتاس العربية إلى إجمالي المصاريف 3% تقريبا وهي واحدة من الثلاث شركات المذكورة أعلاه .

وقد أظهر التحليل أيضاً وجود عدم تطابق بين نسب المديونية والتوزيعات النقدية للشركات الصناعية عينة الدراسة وبنسبة دقة تصل إلى 100% مع ملاحظة أن قيم هذه النسب لجميع الشركات الصناعية عينة الدراسة بناء على قائمة التدفقات النقدية أقل من قيمتها بناء على قائمتي المركز المالي والدخل كما هو واضح بالجدولين رقم (5) و (6) على التوالي ، والسبب يعود إلى الاعتماد على مبدأ الاستحقاق أي الإيرادات والمصروفات الغير فعلية (حقيقية) في إعداد قائمتي المركز المالي والدخل والتي يتم إهمالها في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات والمصروفات الفعلية فقط التي تعمل على تخفيض صافي التدفق النقدي التشغيلي، هذا بالنسبة لنسبة التوزيعات النقدية ، أما فيما يتعلق بنسبة المديونية فالسبب يعود إلى اختلاف في طبيعة البيانات التي على أساسها تم احتسابها .

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات: -

أولا - النتائج:

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة هل هناك تطابق أو اختلاف لنتائج التحليل المالي لقوائم المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى من أجل الوصول إلى دقة متناهية في تقييم الشركات لذاتها ولأغراض التنبؤات المستقبلية لإدارة الشركة بشكل خاص والمساهمين بشكل عام، وقد تضمنت نتائج التحليل المضامين التالية: -

- 1- تعتبر القوائم المالية الثلاث والمستخدم في التحليل المالي (المركز المالي، الدخل والتدفقات النقدية) مكملات لبعضها البعض أي لا يمكن الاستغناء عن أي منها أو إحلال واحدة كبديل عن الأخرى.
- 2- وجود عدم تطابق في جميع النسب المالية التي تم دراستها لجميع الشركات عينة الدراسة بدون استثناء أي بنسبة دقة تصل إلى 100%.
- 3- أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الشركات نظرا لأهمية النقدية وما توفره من سيولة ومرونة في اتخاذ القرارات حيث أن النقدية وليس صافي الربح هي التي تستخدم في سداد الديون (توفير السيولة اللازمة) وإحلال الأصول الثابتة ودفع توزيعات الأسهم النقدية ومواجهة أعباء الدين.
- 4- السبب في عدم التطابق الذي أظهره التحليل يعود إلى وجود اختلاف في طبيعة البيانات والمعلومات المالية التي توفرها القوائم المالية المختلفة، حيث أن أساس الاستحقاق المستخدم في إعداد قائمتي المركز المالي والدخل والذي يعمل على تضخيم الأرباح هو أساس الاختلاف في النتائج.
- 5- أظهرت الدراسة أنه كلما زادت قيمة صافي التدفق التقدير التشغيلي كلما انخفضت الحاجة إلى الاقتراض مما يقلل من المخاطر الائتمانية للشركات والتي ينظر إليها بشكل جدي من قبل

الدائنون. جدول رقم [5]

6- إن نسب قائمة التدفقات النقدية هي مؤشرات يعتمد عليها بشكل أفضل من نسب القوائم المالية الأخرى.

7- إن قائمة التدفقات النقدية تتصف بدرجة أكبر من الموضوعية لأنها تأخذ بعين الاعتبار الإيرادات المحصلة والنفقات المسددة فعليا مقارنة بصافي الدخل والذي يمكن أن تتحكم به إدارة الشركة عن طريق زيادة أو تخفيض أية نفقات اختيارية.

8- ظاهرة عدم التطابق بين نتائج التقييم باستخدام قائمة التدفقات النقدية من جهة وقائمي المركز المالي والدخل من جهة أخرى ليست حصرا على دول معينة بل أنها قد لوحظت كظاهرة في المملكة العربية السعودية ممثلة بالقطاع الصناعي (مجتمع الدراسة).

ثانيا - التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي: -

ضرورة قيام الأكاديميون بتوسيع دراساتهم بحيث تشمل قطاعات أخرى موجودة في المملكة العربية السعودية للوقوف على هذه الظاهرة من ناحية معرفة الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى وجود مثل هذا التفاوت ومدى تأثيرها على نتائج أعمال الشركات وتقييمها.

ضرورة قيام إدارات الشركات بالاعتماد وبشكل رئيسي على قائمة التدفقات النقدية في معرفة مركزها المالي الفعلي وقدرتها الحقيقية على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأسهم النقدية.

وأیضا ضرورة التقيد وتفعيل القاعدة المحاسبية الدولية رقم (7) المعدلة عام 1992 والتي تنص على ضرورة قيام الوحدات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة بإعداد قائمة التدفقات النقدية عوضا عن قائمة التغير بالمركز المالي وكذلك المعيار الدولي رقم (7) لعام 2020 والصادر عن IASC والذي يطلب من الشركات إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الأخرى.

المراجع:

المراجع العربية

1. السيد امين 2021 بعنوان " أثر التدفقات النقدية التشغيلية على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاحتفاظ بالنقدية- دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"
2. بو خرس 2020 أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية
3. بو زيد العليمات 2022 بعنوان "أثر إدارة الأرباح في العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعوائد الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية "
4. حسين، أحمد حسين علي 2006 اعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية – قائمة الدخل- الميزانية العمومية – قائمة التدفقات النقدية – التحليل الأفقي – التحليل الرأسى – النسب المالية. مصر:
5. حماد، طارق عبدالعال 2008 نموذج مقترح لقياس منفعة القوائم المالية في ضوء التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية – دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس
6. حمزة بن خليفة 2012 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالى للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
7. حمزة بن خليفة 2013 دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالى للمؤسسة – حي دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلا IEDIMAAالوادي
8. حمزة عقل. 2014 تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالى للمؤسسة
9. حمودة قدوري 2023 بعنوان " أثر جودة حوكمة الشركات والتدفقات النقدية التشغيلية على سرعة تعديل هيكل رأس المال: دراسة تطبيقية"
10. دحدوح محمد 2008 عنوان "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"

11. دعاء كريم كاظم خنفار. 2018 المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي

- دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي

12. الساعدي والشناوي 2013 بعنوان أهمية قائمة التدفقات النقدية وتأثيرها على القرار الاستثماري:

دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

13. سعادة الحميدي 2009 "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها

". كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

14. سوزان عطعوط درغام، 2010 العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي

الدولي

15. شريط وحفاصة، 2018 بعنوان: "دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل

المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7"

16. صالح الغزي 2017 "التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرقام التاريخية للأرباح والتدفقات النقدية "

17. صلاح الدين شريط وناسة. 2016, دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار

المحاسبي الدولي السابع ias7مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة

18. محمد الحسنوي 2018 بعنوان: "المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء

المالي- دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل كلية العلوم الاقتصادية

19. محمد سامي عقل 2014 التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي (رسالة ماجستير).

جامعة منثوري، قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

20. مؤيد خنفر، وغسان المطارنة 2006 تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي. عمان: دار المسيرة

1. Günay & Ecer, 2020 "Cash Flow Based Financial Performance of Borsa İstanbul Tourism Companies by Entropy-MAIRCA Integrated Model"
2. Mishra & Pradhan. (2009), lean accounting: A relent Development in management Science, sashay Musandam University Orissa. Indra pin
3. Shadi Farshad far, Reza Monem, 2012. Kevin McNelis Further evidence on the usefulness of direct method cash flow components for forecasting future cash flows
4. Taylor, William. Kevin McNelis 2012 The Statement of Cash Flows: An Indirect to Direct Conversion Tool to Enhance User Understanding and Analysis

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها الشركات في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة ودون اللجوء إلى المصادر الخارجية حيث يمكن أن تواجه هذه الشركات صعوبة في الحصول عليها عند الحاجة لها إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل اللواتي اعتادت الشركات على استخدامهم في الماضي وحيث أن تلك القوائم (المركز المالي والدخل) تعتمد على مبدأ الاستحقاق ، لذلك فإن نتائج تقييم أداء الشركات كانت متناقضة فبعضها يعطي نتائج جيدة ولكن عند استخدام التدفقات النقدية تكون النتائج مختلفة . أعتمد الباحث على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية لعينة الشركات المساهمة العامة السعودية وعددها عشرة شركات حيث قام الباحث باعتماد مجموعة من النسب المالية التي طبقت على قائمتي المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى ، فكانت النتائج متفاوتة بشكل كبير حيث أظهر التحليل المالي قيم النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية أقل في قيمتها من قيم النسب المالية المستخرجة من تحليل قائمتي المركز المالي والدخل للشركات عينة الدراسة والسبب هو الاعتماد على الأساس النقدي في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي تظهر نتائج حقيقية وأكثر دقة . وقام الباحث باستخدام أسلوب المقارنة والذي يثبت أن هذا التفاوت سببه الاختلاف في طبيعة المعلومات التي تحتويها كل نوع من القوائم المالية. كما وتضمنت الدراسة نتائج مهمة منها وجوب الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية عند تقييم الأداء كما تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات ذات خصائص نوعية تفيد في تقييم سيولة وربحية الشركة. وتعتبر عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في الشركات محل الدراسة. المالي للشركات إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل وبعض التوصيات منها ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن قائمة التدفقات مع القوائم الأخرى.

Abstract:

This study aims to identify the importance of the cash flow statement prepared by companies in evaluating their actual and real performance and their ability to meet their obligations from their own sources and without resorting to external sources, as these companies may face difficulty in obtaining it when needed, in addition to the financial position and income statements that companies used to use in the past, and since these statements (financial position and income) are based on the accrual principle, the results of evaluating the performance of companies were contradictory, as some of them give good results, but when using cash flows, the results are different. The researcher relied on the financial data obtained from the annual reports of a sample of ten Saudi public joint-stock companies, where the researcher relied on a set of financial ratios that were applied to the financial position and income statements on the one hand and the cash flow statement on the other hand, so the results varied greatly, as the financial analysis showed the values of the financial ratios extracted from the cash flow statement to be less in value than the values of the financial ratios extracted from the analysis of the financial position and income statements of the companies in the study sample, and the reason is the reliance on the cash basis in preparing the cash flow statement, which shows real and more accurate results. The researcher used the comparison method, which proves that this disparity is due to the difference in the nature of the information contained in each type of financial statement. The study also included important results, including the necessity of relying on the cash flow statement when evaluating performance, as the cash flow statement contributes to providing information with qualitative characteristics that are useful in evaluating the company's liquidity and profitability. The performance evaluation process is an important and effective process for determining the strengths and weaknesses of the companies under study. The financial statements of companies, in addition to the balance sheet and income statements, and some recommendations, including the necessity for companies to disclose the cash flow statement with other statements.

Midocean University

College of Management

Department of Management

Title in English

**The role of the cash flow statement in evaluating the financial performance of
capital companies by application to the Saudi stock market**

Prepared by:

Supervised by:

Dr. Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

Dr. Faisal Ali Jarad

Year:2024